علل العدول عن الحركة الإعرابية.

إعداد

أحمد محمد مبروك علوان

طالب دكتوراه- قسم اللغة العربية- كلية البنات- جامعةعين شمس.

إشراف:

أ.م .د.أمل إبراهيم جمعة. **معاونة/ د.عفاف محمد بسطاويسي.**

أستاذ النحو والصرف المساعد. **مدرس النحو والصرف.**

بكلية البنات – جامعة عين شمس. بكلية البنات – جامعة عين شمس.

ملخص البحث:

يعرض هذا البحث علل العدول عن الحركة الإعرابية، أي الأسباب التي أدتْ إلى مخالفة الأصل في الإعراب، إذ الأصل أنْ تحتفظ كلُّ كلمة بحركتها الإعرابية، لكنْ قد يحدث أنْ تتخلى بعضُ الكلمات عن حركتها الإعرابية وهذا يحدث لعلة ما، قد تكون هذه العلة علةً صوتية كمناسبة الحركة التي قبلها أو التخلص من التقاء الساكنين، أو تكون علة خاصة بالمعنى كمنع اللبس أو غير ذلك من العلل المختلفة.

فهذا البحث يعرض أبرز علل العدول عن الحركة الإعرابية الأصلية، وقد تعرَّضت فيه للمواضع التي عُدل فيها عن الحركة يستوي في ذلك أن يكون العدول في الإعراب أو في البناء، واستعملت مصطلح " مخالفة الأصل" خلال البحث بمعنى العدول عن الحركة، معتمدا في كلِّ ذلك على ما ورد في كتب النحاة الذين أفردوا مؤلفاتٍ للحديث عن العلل، وكذلك ما تناثر من آراء في كتب النحاة القدامى منهم والمحدثين الذين تعرَّضوا للحديث عن مسألة علل مخالفة الأصل في الإعراب.

تمهيد:

على مستوى الأصوات: الأصل أن يُنطقَ الحرف من مخرجه الصحيح، كما يُراعى فيه الحركةُ المصاحبة له، لكن قد تطرأ عليه علةٌ صوتية تستوجب العدول عن ذلك الأصل، وتُغيّر مخرجه أو بعضَ صفاته، ومن هنا جاء الإدغام والإخفاء والإقلاب.

وعلى مستوى النحو فإنَّ آخر الكلمة لا يخلو من أنْ يكونَ ساكنًا أو متحركًا، والأصل أنْ يكون السكون للبناء، أمَّا الحركة فتكون للإعراب، والأصل كذلك أنْ تحتفظ الكلمة بحركتها الإعرابية: فتكون الضمةُ للمرفوع، والفتحةُ للمنصوب، والكسرةُ للمجرور، وكذلك في البناء يُسكَّنُ آخر الكلمة المبنية، لكنْ نُلاحظ أنَّ الكلمة المبنية قد تتخلى عن السكون إلى حركة من الحركاتِ كالضمة، أو الفتحةِ، أو الكسرة، والاسم المُعرب كذلك قد تنوبُ فيه الحركةُ الإعرابية عن حركة أُخرى، أوينوبُ الحرف عن الحركة، فلِمَ هذا العدولُ عن الأصل ومخالفته؟

إنَّ العدول عن الحركة الإعرابية له علل متنوعة وهذه العلل هي:

الأُولى: العلة الصوتية:

قد يُعدَل عن الحركةِ الإعرابية الأصلية إلى حركة أُخرى لعلةٍ صوتية، وهذه العلة الصوتية لا تَردُ على صورة واحدة بل يُمكن تقسيمها إلى صور أربع هي:

أ- المناسبة الصوتية:

ويُقصد بالمناسبة الصوتية أنْ يُختار للكلمة حركة ما لتناسب حركة الحرف الذي قبلها وتتحقق تلك المناسبة في عدة أمور :

- بناء (هذهِ) على الكسر:

هذه اسم إشارة يُبنى على الكسر، وسيبويه يُنزل (هذه) منزلة هاء الإضمار، فالهاء –ضمير الغائب- عنده تُكسر إذا جاء قبلها ياء أو كسرة، يقول سيبويه: " فالهاء تُكسر إذا كان قبلها ياءٌ

أو كسرة؛ لأنَّها خفيّة كما أنَّ الياء خفية، وهي من حروف الزيادة كما أنَّ الياء من حروف الزيادة، وهي من موضع الألف، وهي أشبهُ الحروف بالياء، فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً كذلك كسروا هذه الهاء، وقلبوا الواو ياءً؛ لأنَّه لا تثبت واوٌ ساكنة وقبلها كسرة، فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف".[١]

فقد ذكر سيبويه كما تقدَّم أنَّ هاء الإضمار تُكسر، ثمَّ يعود فيُلحق بها هاء هذه؛ لأنَّ هاء (هذه) تشبه هاء الإضمار في أنَّ الأولى علامة تأنيث، والأُخرى علامة تذكير حيث يقول:" وأمَّا هاء هذه فإنَّهم أجروها مجرى الهاء التي هي علامة الإضمار - إضمار المذكر- لأنَّها علامة للتأنيث كما أنَّ هذه علامة للمذكر فهي مثلها في أنَّها علامة، وأنَّها ليست من الكلمة التي قبلها وذلك قولك: هذه سبيلي".[٢]

وقد عرض ابن جني كذلك لعلة بناء (هذه) على الكسر، فأكد ما ذهب إليه سيبويه من أنَّها تُبنى على الكسر لأنَّ هاء هذه أشبهتْ هاء الإضمار، يقول ابن جني:" فإنْ قال قائل: فإذا كانت الهاء في (هذه) إنَّما هي بدل من الياء في هذي، فما الذي دعاهم إلى تحريكها وكسرها في الوصل في قولهم: هذهِ هند؟ وهلا تُركتْ ساكنةً إذ كانت في اسم غير متمكن، وهي مع ذلك بعد حركة؟ فالجواب أنَّ الكسرة إنَّما أتتها من قِبل أنَّها هاء في اسم غير متمكن، فشُبهت بهاء الإضمار في نحو قولك: مررتُ به، ونظرتُ إلى غلامه، ومن العرب أيضًا مَن يُسكنها في الوصل ويُجريها على أصل القياس فيقول: هذه هند، ونظرت إلى هذه يا فتى، فإذا لقيها ساكنٌ بعدها لم يكن بُد من كسرهِا، وذلك قولك هذه المرأة عاقلة".[٣]

فابن جني يتفق مع ما ذهب إليه سيبويه، حيث يرى أنَّ هذه بُنيت على الكسر تشبيهًا لها بهاء الإضمار، التي تكسر لمناسبة الياء أو المكسور قبلها، وإنْ كان مع ذلك بعض العرب يُبقون على سكونها في الوصل إلا إذا تبِعها ساكنٌ فلابدَّ من كسرها في تلك الحال.

- بناء (منذُ) على الضمُ:

منذُ ظرف مبنيٌّ على الضم، والأصل في البناء أنْ يكون على السكون، وقد كان للنحاة في علة البناء على الضم أكثر من توجيه، فسيبويه يرى أنَّ بناء (منذ) على الضم جاء لأمرين: أولهما: أنَّها غايةٌ نحو: قبلُ، وبعدُ، وأولُ، وثانيهما: أنَّ البناء على الضم جاء لعلة صوتية، وهي اتباع

(١) الكتاب، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قُنبر سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى (د.ت) ١٩٥/٤.

(٢) المصدر السابق ج١٩٨/٤.

(٣) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: حسن هنداوي دارالقلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢/ ٥٥٦.

حركة الضم في الميم، فقال: " وأمَّا (منذ)ُ فضُمت لأنَّها للغاية، ومع ذا أنَّ من كلامهم أنْ يُتبعوا الضمَ الضمَ كما قالوا: رُدُّ يا فتى".(٤)

ثم جاء ابن السراج في الأصول ووافق سيبويه الرأي السابق، وأشار إلى أنَّه رأي سيبويه فقال: " وهي مبنيةٌ على الضم، وإنَّما حُرِّكت لذلك لأنَّ قبلها ساكنًا وبُنيت على الضم لأنَّها غايةٌ عند سيبويه، وأتبعوا الضمَ الضمَ".(٥) لكنَّ ابنَ جني حصر علة بناء (منذُ) على الضَّم في العلة الصوتية وحدها، حيثُ أكدَّ أنَّ الضم جاء إتْبَاعا لضمة الميم: " مِن ذلك قولُهم في ضمة الذال مِن قولِك: ما رأيتُه مذ اليوم؛ لأنَّهم يقولون في ذلك: إنَّهم لمَّا حرَّكوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها، لكنَّهم ضموها لأنَّ أصلها الضم في (منذُ)، وهو هكذا لعَمرى، لكنَّه الأصل الأقرب، ألا ترى أنَّ أولَ حال هذه الذَّال أنْ تكون ساكنة؟ وأنَّها إنَّما ضُمت لالتقاء الساكنين إتباعا لضمة الميم، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول".(٦)

واتفقَ أبو البركات الأنباري مع ابن جني في علة بناء (منذُ) على الضَّم، فذكر في حديثه عن (منذُ) :" وبُنيت منذُ على الضم؛ لأنَّه لمَّا وجب تحريكُ الذال لالتقاء الساكنين بُنيت على الضم إتباعا لضمة الميم، كما قالوا في منتن مُنتُن فضموا التاء إتْبَاعًا لضمة الميم".(٧)

وعلل السيوطي البناء على الضم في (منذُ) بأنَّه اختِير لها أثقلُ الحركات؛ لأنَّ منذُ ضُمِّنت معنى (مِن) ومعنى (إلى): " أصلُها (من إذ) حُذفتْ الهمزة، فالتقي ساكنان: النون والذال، فحُركتْ الذالُ وجُعلت حركتُها الضمة التي هي أثقلُ الحركات؛ لأنَّها ضُمنِّت معني شيئين: (من) و(إلى)، إذ قولك: ما رأيتُه منذُ يومان معناه: من أول هذا الوقت، فقامتْ مقامهما فقويت، ثمَّ ضُمت الميم إتباعا لحركة الذال، وعندي أنَّ التعليل بالحملِ على سائر الظروف: قبلُ، وبعدُ، وقطُّ، وعوضُ أولي". (٨)

وخلاصة القول فيما سبق يمكن إجمال علة بناءِ (منذ) على الضم في أوجهٍ ثلاث وفقا لما ارتآه النحاة، وتلك الأوجه هي:

الأول: بُنيت على الضم لعلة صوتية تتمثل في المناسبة لحركة الميم قبلها، وهو رأي ابن جني وأبي البركات الأنباري.

الثاني: بُنيت على الضم لعلتين: العلة الصوتية لمماثلة الميم، ولأنَّها غايةٌ وهو رأي سيبويه وابن السراج.

---

(٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٨٧.

(٥) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تح: دكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٩٨٨م، ١٣٧/٢.

(٦) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د .ت)، ٣٤٣/٢ .

(٧) أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري، تح: دكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م، ٢٤٥.

(٨) همع الهوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى، المكتبة التوفيقية، مصر، تح: عبد الحميد هنداوي(د.ت) ٢/ ٢٢٤.

الثالث: أنَّ منذُ بُنيت على الضم؛ لأنَّها ضُمِّنت معنى(مِن وإلى) فاختير لها أثقلُ الحركات وهو رأي السيوطي.

والقول الأول هو الراجح عندي لكثرة مَن قالوا به من النحاة، ولوجود نظائره في العربية.

- بناء الفعل الماضي المتصل بواو الجماعة على الضَّم:

الأصل في الفعل الماضي أنْ يُبنى على السكون، لكنَّه يخرج أحيانًا عن ذلك ويُبنى على حركة؛ لأنَّه ضارع الفعل المضارع كما ذكر ابن السراج: " وإنَّما بُني على الحركةِ؛ لأنَّه ضارعَ الفعل المضارع في بعض المواضع نحو قولك: إنْ قام قمتُ، فوقع في موضع إنْ تقم، ويقولون: مررتُ برجلٍ ضرب كما تقول: مررتُ برجلٍ يضربُ، فبُني على الحركة".(٩)

وأشار العكبري أيضًا إلى ذلك حيثُ قال:" والأصل أنْ يُبنى على السكون؛ لأنَّ البناء ضدَ الإعراب على ما ذُكر في صدر الكتاب إلا أنَّ الفعل الماضي حُرِّك لشبهه بالمضارع".(١٠)

ويُبنى الماضي على الضم عندما تلحقه واو الجماعة، وقد أشار النحاة إلى علة بنائه على الضم، وأرجعوا الضم إلى مناسبة الواو، يقول ابن الحاجب:" وإذا اتصل به الواو: انضم آخرُه لمجانسة الواو".(١١)

فابن الحاجب يرى أن الماضي بُني على الضم لمناسبة الواو، وذكر ابن هشام أنَّ البناء على الضم بناءُ عارض جاء لمناسبة الواو.(١٢)

أمَّا السيوطي فقد ذكر أنَّ الضمة لا تدخل الفعل إلا من قبيل الإتباع والمجانسة، فقال تعليقًا على من قال أنَّ الضم يدخل الفعل: " والكسرُ والضَّمُ يكونان في الحرف والاسم كـ(باء الجر، ولامه، ومنذُ، وأمس، وحيث، ونحن)، ولا يكونان في الفعل، وزعم الزنجاني في " شرح الهادي" وجودَها فيه في نحو: ع، و، وش، وردُ بضم الدال، وهو مردود فإنَّ الأول مَبنيٌّ على الحذفِ، والثاني على السكون تقديرا، والضمة إتباع لا بناء".(١٣)

هكذا رأى قدامى النحاة : أنَّ البناء على الضم جاء لمجانسة الواو، وهو ما رآه المحدثون أيضًا، فالدكتور أحمد عفيفي يُورد البناء على الضم عند حديثه عن الميل إلى التخفيف، معتبرًا

---

(٩) الأصول في النحو ١٤٥/٢.

(١٠) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح:عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ١٥/٢ .

(١١) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، تح:أ.د. يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قار يونس – ليبيا، ١٣٩٥ ه- ١٩٧٥م، ١٤/٤.

(١٢) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشان الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دارالجيل، بيروت، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩ م، ٣٦/١.

(١٣) همع الهوامع ٧٩/١و٨٠.

أنَّ المجانسة هنا لون من ألوان التخفيف، فيقول: " فالماضي يُبنَى على الضم إذا اتصل به واو الجماعة تجانسًا ومناسبةً بين الواو وضم ما قبلها، وذلك من مظاهر الخفة".(١٤)

ومما سبق يتضح لنا أنَّ الفعل الماضي يُبنى على الضم عند اتصاله بواو الجماعة، وعلة البناء كما ذكر النحاة هي علة صوتية تتمثل في مجانسة الضمة للواو.

- الجر والجزم على الجوار:

لاحظ النحويون قديمًا في إعراب بعض الكلمات تأثرها بما يُجاورها من كلمات، ومِن ثَمَّ وضعوا لذلك ظاهرة صوتية أطلقوا عليها الجوار، إذ قد تجاور كلمةٌ كلمةً أخرى فتؤثر في إعرابها، ولكنَّ هذه الظاهرة رغم اتفاق النحاة على وجودها إلا أنَّهم اعترفوا بقلة ورودها في العربية ممَّا جعل النحاة يدخلونه في باب الشذوذ أو الضرورة، قال أبو البركات الأنباري عنه: " إلا أنَّه لا حُجة فيه، لأنَّ الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يُعرج عليه" (١٥)، وعنه قال العكبري: " وأمَّا الإعراب على الجوار فلا يُصار إليه إلا عند الضرورة"(١٦).

فالحملُ على الجوار وإنْ قلَّ فهو أمر واقع في العربية باتفاق النحاة، والإعراب على الجوار يرد على ضربين هما: الأول: يختص بالاسم وهو الجر على الجوار.

الثاني: يختص بالفعل وهو الجزم على الجوار.

- أولا : الجر على الجوار :

أقر نحاة البصرة والكوفة بوجود الجر على الجوار، وقد أوردوا أمثلة على ذلك في لغة العرب، وكان أبرز ما استدلوا به على ذلك قولهم: هذا جحُر ضبٍ خربٍ ، بجر (خرب) رغمَ أنَّها نعتٌ لـ (جُحر) المرفوع، ولكنَّه جُر في هذا الموضع لأنَّه جاورَ(ضب) المجرور.

وقال سيبويه فيه:" وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَرِبٍ ونحوَه، فكيف ما يصِحُّ معناه".(١٧)

وقد توسع بعض النحاة في الجر على المجاورة فأوردوا أمثلة له في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: (ذو العرش المجيد)(١٨)، وقوله تعالى:(ذو القوة المتين)"(١٩)، قال الخليل:" ومنه قول

(١٤) ظاهرة التخفيف في النحو، دكتور أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ص ٢٦٨.

(١٥) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق (د. ت)، ٦١٥/٢.

(١٦) " اللباب ج٥٢/٢.

(١٧) الكتاب ج٦٧/١.

(١٨) البروج آية (١٥).

الله تعالى في البروج: (ذو العرش المجيد)، وفي الذاريات: (ذو القوة المتين)، خُفض المجيد والمتين بالقرب والجوار".[٢٠]

وقد أنكر بعض النحاة الجر على الجوار جملة كالسيرافي وابن جني، وتوقفا أمام ما استدل به النحاة على وجود الجر على الجوار وأوّلاه.[٢١]

وأستطيع أن أُجمل القول فيما سبق بأنَّ الجر على الجوار واقع في العربية أقره أغلب النحاة، وأنكره قلة منهم، لكنه رغم الخلاف الواقع بين النحاة حول الجر على الجوار فإنَّه يَظل ظاهرة لا يُمكن إغفالها في اللغة العربية، ذكرها عدد غير قليل من النحاة، وأوردتْ كتبهم شواهد على وجوده وإنْ قلَّ وروده في العربية، وأميل في ذلك إلى رأي الكثيرين من النحاة بأنَّه موجود لكن يُقتصر فيه على السماع دون توسع، فلا يُقاس عليه فيما لم يرد فيه عن العرب، فسيبويه رغم إقراره بالجر على الجوار عبَّر عنه بقوله: وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام [٢٢]، مما يدل على اعترافه بشذوذ هذا النمط، وقد قصره الفراء على السماع ولم يُجز القياس فيه.[٢٣]

- ثانيا: الجزم على الجوار:

تتألف جملة الشرط في الأصل من أداة للشرط وهي (إنْ) أصل الباب، وما يقوم مقامها من الأسماء نحو: ما، ومن، ومتى، وأين وغيرها، وفعلين هما فعل الشرط وفعل الجواب، والأصل فيهما أنْ يأتيا في المضارع، وتعمل أدوات الشرط فيهما الجزم.

وباتفاق النحاة تعمل أداة الشرط الجزم في فعل الشرط، أمَّا فعل الجواب ففي العامل فيه خلاف: فذهب الكوفيون إلى أنَّ فعل الجواب مجزوم على الجوار، ورأى أكثرُ البصريين أنَّ أداة الشرط هي الجازم للفعلين الشرط والجواب، وبعض البصريين قالوا بأنَّ أداة الشرط وفعلها يعملان الجزم في الجواب، بينما رأى فريق أنَّ الأداة تعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في الجواب.[٢٤]

وقد عرض العكبري حجة كل فريق على حدة ورجح رأي الكوفيين بالجزم على الجوار، قال العكبري:" وحجة الأولين: أنَّ (إنْ) تقتضي الفعلين فعملت فيهما كالابتداء، وككان، وإنَّ وظننت، واحتج القائل الثاني بأنَّ إنْ ضعيفة فلا تعمل في شيئين فتقوى بالثاني كما ذكرنا في

---

(١٩) الذاريات آية (٥٨).

(٢٠) الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: دكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٩٩٥م ، ص ١٩٦.

(٢١) انظر همع الهوامع ٥٣٦/٢.

(٢٢) الكتاب ٤٣٦/١.

(٢٣) همع الهوامع ٥٣٦/٢.

(٢٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٠٢/٢.

عامل الخبر، واحتج الثالث بأنَّ الفعل الأول يقتضي الثاني فعمل فيه ، واحتج الرابع بأنَّ الحرف ليس في قوته العمل في الفعلين، والفعل لا يعمل في الفعل، فتعيَّن أن يكون على الجوار".[٢٥]

فالجازم لفعل الجواب اختلف فيه النحاة، ولكن أرى أنَّ رأي الكوفيين بأنَّه مجزوم على الجوار هو أقوى الآراء، وذلك نظرا لقوة الأدلة التي أوردتُها من ناحية، ومن ناحية أخرى أنَّ الإعراب على الجوار وإن قل إلا إنَّه موجود في العربية والقلة لا تنفي وجوده، فإذا أقرَّ النحاة بوجوده في الجر فليس غريبا أن يقع في الجزم كما رأى الكوفيون.

ومن خلال ما سبق أستطيع القول بأنَّ الجوار ظاهرة صوتية أقرها النحاة القدامى منهم والمحدثون، وتلك الظاهرة أثرت في إعراب بعض الكلمات، فقد عملت الجر حينًا، وعملت الجزم في المضارع حينا آخر، وكما ذكر أحد المحدثين فإن المناسبة الصوتية تأتي أحيانًا على حساب القاعدة الإعرابية التي استقر عليها النحاة: " فإذا ما اشتملت كلمة على بعض الحركات الإعرابية المتابينة نراها تتطور، وفي أثناء هذا التطور تحاول تقريب تلك الحركات المختلفة فيها، وكثيرا ما يكون هذا الانسجام الصوتي على حساب الإعراب نفسه".[٢٦]

فالدكتور أحمد علم الدين يرى أنَّ المناسبة والانسجام الصوتي كثيرا ما يأتي على حساب الإعراب، لكنه لا ينفي وجوده.

وقد ذكر النحاة مسائل أخرى ضمن المناسبة الصوتية، لكنها لم تُذكر هنا لورود أدلة قوية تدخلها ضمن علة أخرى غير المناسبة الصوتية[٢٧].

ب- إيثار التخفيف:

كان الميلُ إلى التَّخفيف سببًا في العدول عن الحركة الإعرابية واختيار حركة مغايرة في عدد من المواضع، ومن تلك المواضع:

- بناء الأسماء: (أينَ – كيفَ – أيَّانَ) على الفتح نيابةً عن السكون:

أينَ وكيفَ:

أين: اسم للسؤال عن المكان، وكيف: اسم للسؤال عن الحال، والأصل أنْ يكون البناء فيهما على السكون لكنَّهما بُنيا على الفتح كما ذكر ابن هشام: "ومثال ما بُني منها على الفتح: آمين

---

(٢٥) اللباب ٢ /٥١ و٥٢ .
(٢٦) اللهجات العربية في التراث، الدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طرابس- ليبيا، عام١٩٨٣م، ١ /٢٧٦ .

(٢٧) ومما جاء كذلك من باب المناسبة الصوتية في رأي بعض النحاة: بناء (عَوضُ) على الضم، وهو ما ذُكر في علة الحمل على الغير، وبناء (أيانَ) على الفتح، وبناء الأعداد المركبة- أحد عشر وأخواتها- وسيرد الحديث عنهما في علة إيثار التخفيف.

بمعنى استجب؛ لما ثقل بكسر الميم وبالياء بعدها بني على الفتح، كما بُني أين وكيف عليه لثقل الياء".[٢٨]

أما علة بنائهما على الفتح فقد ذكرها غير واحد من النحاة، حيث ذهب الخليل بن أحمد إلى أنَّ التحريك في آخر (أينَ وكيفَ) إنَّما جاء للتخلص من التقاء الساكنين فقال: " وإذا كان الحرف المتوسط منه ساكنًا حُرِّك بالفتح لئلا يُسكنا، مثل: أينَ وكيفَ وليتَ".[٢٩]

وأيَّدَ الخليل فيما ذهب إليه المبرد، حيثُ أشار إلى أنَّ التحريك لآخر الكلمتين جاء لالتقاء الساكنين، واختير الفتح للياء التي قبل آخريهما: " ومن هذه الأسماء: (أينَ) و(كيفَ)، ومضارعتها لحروف الاستفهام والجزاء قد وضحت لك، وتحريك آخرها لالتقاء الساكنين، حُركت بالفتح للياء التى قبل أواخرها".[٣٠]

وذهب ابن السراج إلى العلة السابقة نفسها وهي التخلص من التقاء الساكنين، فذكر عند حديثه عن أقسام المبني على الحركة أنَّه قسمان: الأول: حركته لالتقاء الساكنين، والآخر: لأنَّه ضارع الاسم المعرب المتمكن، وذكر أنَّ (أين وكيف) من النوع الأول.[٣١]

وأشار ابن الأنباري إلى أنَّ البناء لالتقاء الساكنين أيضًا، وأضاف أنَّ اختيار الفتحة لأنَّها أخفُّ الحركات، يقول ابن الأنباري في ذلك: " وأمَّا أينَ وكيفَ، فإنَّما بُنيا لأنَّهما تضمنا معنى حرف الاستفهام؛ لأنَّ أينَ سؤال عن المكان، وكيف سؤال عن الحال، فلمَّا تَضمَّنا معنى حرف الاستفهام وجب أنْ يُبنيا، وإنَّما بُنيا على حركةٍ لالتقاء الساكنين، وإنَّما كانت الحركة فتحةً؛ لأنَّها أخفُ الحركات".[٣٢]

واتفق العكبري[٣٣] مع الآراء السابقة في علة البناء، ورأى أنَّ الفتحة اختيرت هروبًا من اجتماع الكسرة مع الياء مع كثرة الاستعمال، وهو ما يُؤكد أيضًا السعي وراء التخفيف.

أيانَ:

أيان مِن أَدَوَات المُجَازَاة الجَازِمة لِفِعْلَين، وهي ظَرْفُ زَمَانٍ تَضَمَّنَ مَعْنَى الشرط، وتأتي كذلك استِفْهامِيَّة، تسأل عنْ الزَمانٍ، وتأتي مبنية على الفتح، وذكر ابن جني أنَّ بناءه على حركة

---

(٢٨) شرح شذور الذهب، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح:عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، سوريا، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ص ١٥٠.

(٢٩) الجمل للفراهيدي ص ١٧٢.

(٣٠) المقتصب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد،تح: محمد عبد الخالق عضيمة،عالم الكتب، بيروت (د.ت)، ١٧٣/٣.

(٣١) انظر الأصول ٥/١١.

(٣٢) أسرار العربية ص ٥١.

(٣٣) انظر اللباب ٢/ ٨٦.

للتخلص من الساكنين، حيث يقول: " وحُركت الفاءُ في كيفَ والنونُ من (أيانَ) ومن (أينَ)؛ لسكونِهما، وسكون ما قبلَهما". [٣٤]

أمَّا علةُ بنائها على الفتح فقد اختلف النحاةُ فيها، فهذا ابنُ السراج قد ذهب في علةِ البناء على الفتح إلى اتباع الحرف الأخير لما قبله، يقول ابن السراج: " وكذا (أيانَ) في معناها، كما قال الله عزَّ وجلَّ : أيانَ يومُ القيامة، وقال:" يسألونك عن الساعة أيانَ مُرساها"، وبُنيت على الفتح؛ لأنَّ قبلها ألفًا فأتبعوا الفتحَ الفتح". [٣٥]

وذهب العُكبري إلى أنَّ علة البناء على الفتح في أيَّان جاء ميلا إلى التخفيف: "وأمَّا أيانَ، فهي بمعنى متى، وبُنيت لتضمُّنها معنى حرف الاستفهام، وفُتحَ آخرُها؛ لأنَّه أخفُّ بعد الياء". [٣٦]

وقد نصَّ الدكتور أحمد عفيفي[٣٧] على أنَّ التَّخفيف كان العلة وراء بناء أيَّان وأينَ وكيفَ على الفتح، ثم يُعلِّق الدكتور عفيفي على ما ذهب إليه ابن يعيش[٣٨] من أنَّ بناء أيَّانَ على الفتح للاتباع وأنَّ الألف حاجز غير حصين فيقول:" فإذا كانَ الألفُ حاجزًا غيرَ حصين فالملاحظُ أنَّ قبل الألف ياءٌ، فيبقى التشابهُ موجودًا بين أينَ وشتانَ وأيانَ؛ لاستثقال الكسرة بعدَ الياء معَ عدم وجود الحصانة". [٣٩]

ومما سبق نخلص إلى أنَّ النحاةَ اتفقوا على بناء الألفاظ: (أينَ وكيفَ وأيانَ) على الفتح، وأنَّ العلةَ في ذلك البناء كانتْ للتَّخلص من التقاء الساكنين، واختيار الفتحة دونَ غيرها من الحركات؛ إمَّا لإتباع ما قبلها كما ذهبَ ابنُ السَّراجِ في أيَّان، أو لأنَّ الفتحةَ أخفُّ الحركات وهو ما أميلُ إليه.

- بناء الأعداد المركبة (أحدَ عشرَ وأخواتها) على الفتح نيابةً عن السكون:

الأعداد المركبة : أحدَ عشرَ، وثلاثةَ عشرَ، وأربعةَ عشرَ، وخمسةَ عشرَ، وستةَ عشرَ، وسبعةَ عشرَ، وثمانيةَ عشرَ، وتسعةَ عشرَ مبنية، وبناؤها على الفتح نيابة عن السكون.

أمَّا علة بنائها على الفتح فقد أشار إليها ابن الوراق حيث ذكر أنَّ علة البناء على حركة أنَّ هذه الأعداد كانتْ في الأصل معربةً، أمَّا الفتحة فقد اختيرت له لأنَّها أخفُّ الحركات، يقول ابن

---

(٣٤) اللمع، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت)، ص ٢٣١.

(٣٥) الأصول في النحو ١٣٦/٢.

(٣٦) اللباب ٢/ ٨٧.

(٣٧) انظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٢٧٢.

(٣٨) انظر شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن عليِّ بن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، ١٠٦/٤.

(٣٩) ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٢٧٢

الوراق في ذلك: " قَوْلك: أحد عشر، وَاحِد وَعشر، فَلَمَّا حُذفت الْوَاو، وَهِي مزادة، تضمن الِاسْم معنى الْوَاو، وكلُّ اسْم تضمن معنى حرف وَجب أَن يُبْنى، كَمَا يُبْنى (أَيْن وَكَيف)، فَوَجَبَ أَنْ يُبْنى الاسمان لما ذكرنَا، وَلَيْسَ تعلُّق الاسمين بِالْوَاو تعلقا وَاجِبا، فَلذَلِك استحقا الْبناء، وَإِنَّمَا وَجب أَن يُبْنى على حَرَكَة؛ لِأَنَّ لَهما قبل الْبناء حَال الْإِعْرَاب، وَقد بَيَّنا أَنَّ الِاسْم إِذا كَانَ معربا، ثمَّ دخلت عَلَيْهِ عِلَّةٌ أوجبت لَهُ الْبناء، وَجب أَن يُبْنى على حَرَكَة، وَإِنَّمَا يُبْنى على الْفَتْح من بَين سَائِر الحركات؛ لِأَنَّ الْفَتْح أخف الحركات، وَجَعلُ الاسمين اسْمًا وَاحِدًا مُستثقل، فاختير لَهما أخفُ الحركات".[٤٠]

أمَّا ابن سيده فيرى أنَّ سبب فتحِ الاسم الأول هو أنَّ الاسم الثاني حين ضُم إلى الأول صار بمنزلة تاء التأنيث يُفتح ما قبلها ففُتح الأول لذلك، وفُتح الثاني ليكون مثلَ الأول، ولأنَّ الفتحَ أخفُّ الحركات:" فاختير الفتح لهما لأنَّ الثاني حين ضُم إلى الأول صار بمنزلة تاء التأنيث يُفتح ما قبلها، وفُتح الثاني لأنَّ الفتح أخف الحركات، ولأنَّ يكون مثلَ الأول؛ لأنَّهما اسمان جُعلا اسمًا واحدًا، فلم يكن لأحدهما على الآخر مزيَّة فجريا مجرى واحدا في الفتح، وقد قُلنا: إنَّ الذي أوجب فتحَ الأول هو ضمُّ الثاني إليه، وإجراء الثاني مجراه لأنَّه ليس أحدهما أولى بشيءٍ من الحركات من الآخر".[٤١]

ثمَّ جاء أبو البركات الأنباري فأكدَ ما ذهب إليه ابن الوراق من أنَّ البناء جاء على حركة؛ لكون الاسم معربًا في الأصل، والفتح اختير لأنَّه أخف الحركات.[٤٢]

وعلَّل العكبري البناء على الفتح فيها بطول الاسم وأنَّ الثاني بمنزلة تاء التأنيث يُفتح ما قبلها: " وإنَّما حُرِّك الاسمان؛ لأنَّ لهما أصلاً في الإعراب، والبناءِ حادث، وكانت الفتحةُ أولى لوجهين: أحدهما: أنَّ الاسم طال، والثاني: أنَّ الاسم الثاني بمنزلةِ تاء التأنيث، إذ كان مزيدًا على الأول لمعنى، ويفارقه في بعض المواضع، وتاء التأنيث تفتح ما قبلها فكذلك هذا". [٤٣]

واتفق مع العكبري في البناء على حركة عوضا عن التسكين السيوطي، حيث ذهب إلى أنَّ الفتحة جاءت طلبا للتخفيف.[٤٤]

هكذا تقاربت آراء النحاة القدامى حول علة بناء الأعداد المركبة على الفتح، بيد أنَّ آراء المحدثين لم تختلف عن قدامى النحاة، ولم تأتِ بجديدٍ في هذا الشأن، فهناك من أفرد للأعداد

---

(٤٠) علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن، ابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد،الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م ، ص ٤٩٤.

(٤١) العدد في اللغة دراسة لغوية ونحوية، الدكتور مصطفى النحاس، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ه-١٩٧٩م، ص ٢٦.

(٤٢) انظر أسرار العربية ص ٢٠٠.

(٤٣) اللباب ٣٢٢/١.

(٤٤) انظر همع الهوامع ٣/ ٢٥٥.

مؤلفًا خاصًا، وذكر أحكام العدد بإسهاب، واتفق مع النحاة فيما ذهبوا إليه في بناء الأعداد المركبة، ففي ذلك يقول الدكتور مصطفى النحاس: " وكان البناء على الفتح لأنَّ الثاني حين ضُمَّ إلى الأول صار بمنزلة تاء التأنيث يُفتح ما قبلها، وفُتح الثاني لأنَّ الفتح أخف الحركات ولأن يكون مثل الأول؛ لأنَّهما اسمان جعلا اسما واحدا فلم يكن لأحدهما مزيَّة على الآخر فجريا مجرى واحدًا في الفتح".(٤٥)

وخلاصة القول أنَّ الأعداد المركبة تُبنى على الفتح ، واختيرت الفتحة للاسم الأول لأحد الأمور الآتية:

١- حينما طال الاسم اختاروا له الفتحة؛ لأنَّها أخف الحركات كما ذهب أكثر النحاة.

٢- لأنَّ الاسم الثاني بمنزلة تاء التأنيث فاستوجب فتح ماقبله، وجاء الاسم الثاني مفتوحًا إتباعا للأول، وأدلة الرأي الأول أقوى.

- بناء (الآنَ) على الفتح :

الآن: ظرف من ظروف الزمان، للدلالة على الوقت الحاضر، ويُبنى على الفتح كما ذكر أغلب النحاة، فقد أشار العكبري إلى أنَّ (الآنَ) يُبنى باتفاق النحاة، فقال : " وهي اسم للوقت الحاضر، وقال قوم: (الآنَ) حد ما بين الزمانين أي طرف الماضي وطرف المستقبل، وقد يتجوز بها عما قرب من الماضي ويقرب من المستقبل، وألفها منقلبة عن ياء؛ لأنَّها من (آن يأين) إذا قرب، وقِيل أصلها (أوان) فقلبت الواو ألفا، ثمَّ حُذفت لالتقاء الساكنين، وهذا بعيد؛ لأنَّ الواو قبل الألف لا تقلب كالجواد والسواد، واتفقوا على بنائها ..." (٤٦)

فكما ذكر العكبري: (الآن) يُبنى باتفاق النحاة، وأشار المحدثون كذلك إلى أنَّه يُبنى على الفتح، وهذا مذهب جمهور النحاة.(٤٧)

لكن ابن هشام خرج عن هذا الرأي فذهب إلى أنَّ (الآن) قد يأتي مُعربا في مواضع، ولا يلزم بناؤه.(٤٨)

وذهب البعض إلى أنَّ (الآنَ) لا يخلُص للظرفية وحدها بل يردُ لغير الظرفية، لكن وروده للظرفية أكثر.(٤٩)

---

(٤٥) العدد في اللغة دراسة لغوية ونحوية ص ٢٦.

(٤٦) اللباب ٢/ ٨٨.

(٤٧) انظر الظرف خصائصه وتوظيفه النحوي، المتولي عليَ المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٣م، ص ١٦٣.

(٤٨) انظر شرح شذور الذهب ص ١٦٥ وما بعدها.

أما علة بناء (الآنَ) على الفتح فقد جاء ذلك لأمرين الأول: لخفة الفتحة عن غيرها من الحركات، والثاني: تشبيهًا له بغيره من الظروف المستحقة للبناء:" وكان الأصل فيه أنْ يُبنى على السكون، إلا أنَّه بُنى على حركة لالتقاءِ الساكنين، وكانت الفتحة أولى لوجهين:
أحدهما: أنَّها أخفُّ الحركات وأشكلها بالألف والفتحة التي قبلها، فأتبعوها الألف والفتحة التي قبلها كما أتبعوا ضمة الذال التي في (منذ) ضمة الميم، وإنْ كان حقُّ الذال أنْ تُكسر؛ لالتقاء الساكنين.
والوجه الثاني: أنَّ نظائرَها من الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة: كأينَ وأيَّانَ، بُنيت على الفتح، فكذلك الآنَ لمشاركتها لهما في الظرفية".[٥٠]
وبناء (الآنَ) على الفتحِ في لِما ذكرناه في الوجهِ الأولِ وهو الذي عليه سيبويه وأكثر البصريين.[٥١]

ومما سبق نخلص إلى أنَّ (الآن) ظرف للزمان، يبنى – في رأي أغلب النحاة- ويكون بناؤه على الفتح لسببين:

الأول: أنَّ الفتحةَ أخفُّ الحركات، والثاني: تشبيهًا لها بالظروفِ المستحقة للبناء نحو: أينَ وأيانَ، وقد سبقت الإشارة إلى بنائهما على الفتح للتخفيف.

- بناء بعض أسماء الأفعال على الفتح نحو: هيهات – شتانَ- سرعانَ- آمينَ- عليكَ – إليكَ- أمامك- دونك- وراءك- مكانك.

وأسماء الأفعال منها ما وُضع بهذه الصورة منذ بدايته، مثل: هيهات، وشتانَ وسرعانَ، ومنها ما نُقل من الظرف مثل: أمامك، ودونك، ووراءك، ومكانك، ومنها ما نُقل من الجار والمجرور مثل عليك، وإليك.

- هيهات :

هيهات: اسم فعل بمعنى بعُد، تبنى على الفتح هذا هو الأشهر، لكن ورد فيها غير ذلك:" هيهات بفتح التاء لغة أهل الحجاز، وبكسرها لغة أسد وتميم، ومن العرب من يضمها، وقُرئ بهن جميعا، وقد تُنون على اللغات الثلاث" [٥٢]

- شتان :

---

(٤٩) انظر شرح تسهيل الفوائد تسهيل الفواد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ٢١٩/٢.

(٥٠) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٢/٢.

(٥١) انظر المصدر السابق.

(٥٢) المفصّل، أبو القاسم محمود بن عمرالزمخشري، تح: دكتور عليّ بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت، الطبعة الأولي، عام ١٩٩٣م، ص ٢٠١.

شتان: اسم فعل بمعنى افترق وتباين الأمران، يقول الزمخشري:" المعنى في شتان: تبايُن الشيئين في بعض المعاني والأحوال، والذي عليه الفصحاء: شتان زيد وعمرو، وشتان ما زيد وعمرو".(٥٣)

- سرعان :

اسم فعل ماض أي أسرع، قال الرضي : " ومنها: سرعان، ووشكان، مثلثي الفاء، بمعنى: سرع وقرب، مع تعجب، أي ما أسرع وما أقرب".(٥٤)

وهيهات وشتان وسرعان جميعها تُبنى على الفتح، وقد ورد في علة البناء أكثر من تعليل، قال الرضي في علة البناء على الفتح:" هيهاتَ ورويد، وشتانَ، فتُبني لقيامِها مقام المبني، ولا يكون لها إذن مَحلٌ من الاعراب كما لم يكنْ للفعل الذي قامتْ مقامه، وبناؤها على الفتح أكثر إذن لتبقى مبنية على الإعراب الذي استحقته حال المصدرية، فيرجع إذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها إلى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل، لصيرورة المصدر كالفعل، فيقال هيهاتَ زيد.....".(٥٥)

فالرضي يُعلل بناء أسماء الأفعال نحو: هيهات، ورويد، وشتان على الفتح وذلك باعتبار أنَّ أصلها مصدر، فكان الأصل أنْ تُنصب على المفعول المطلق، ومن ثمَّ بُنيت على الفتح باعتبار الأصل.

وهناك من علل البناء على الفتح بعلة صوتية وهي اتباع لما قبلها، ولخفة الفتحة:" وإنَّما بُنيت على الفتح كما قال ابن عصفور: اتباعا لما قبلها، وطلبا للخفة".(٥٦)

وأكد الدكتور أحمد عفيفي الرأي السابق وهو أن العلة في بناء أسماء الأفعال على الفتح علة صوتية وهو اتباع ما قبلها، فيقول في حديثه عن بناء أيَّان على الفتح: " وحُرِّك آخره لالتقاء الساكنين، وفُتح على طريقة الاتباع لما قبله، إذ الألف من جنس الفتحة، أو اتباعا للفتحة قبله، إذ الألف حاجز غير حصين كما فعلوا في شتان كذلك".(٥٧)

- آمين :

(٥٣) المفصل للزمخشري ص ٢٠٣.

(٥٤) شرح الرضي على الكافية ١٠٤/٣.

(٥٥) شرح الرضي على الكافية ٣٠٨/١ .

(٥٦) أسماء الأفعال في اللغة والنحو، رسالة ماجستير في فرع اللغة، الباحث: أحمد محمد أحمد عويش، كلية اللغة العربية، جامعة أمّ القرى، عام ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ص ٢٤٦.

(٥٧) التخفيف في النحو العربي ص ٢٧٢.

اسم فعل أمر بمعنى استجب، ويأتي مبنيًا عل الفتح، وكانت العلة في بنائه على الضم هي الميل إلى التخفيف كما أشار إلى ذلك ابن سيده في المخصص.[٥٨]

وعلَّل ابنُ هشام أيضًا بناء(آمين) على الفتح بالتخفيف، والهروب من ثِقَل الكسر[٥٩] ، إذ الأصل أنْ تُبنى على الكسر للهروب من التقاء الساكنين.

- عليك – إليك- أمامك- دونك- وراءك- مكانك:

من أسماء الأفعال المبنية كذلك: الأسماء المنقولة من الظرف أو الجار والمجرور نحو: عليكَ ، وإليكَ، ودونكَ، ووراءكَ، ومكانكَ، وما جاء على صورتها.[٦٠]

وترد دائمًا متصلة بالكاف التي صارت جزءًا لا يتجزأ منها:" كما أنَّ الكاف على الأصل فيها معنى الاسمية، وبعد النقل رأينا فيها معنى الحرفية، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من الكلمة، وحقُّ هذه الكاف البناء على الفتح إذا كانت لمذكر، وعلى الكسر إذا كانت لمؤنث، ولو لم يكن ذلك لجاءت هذه الكلمات مبنية على السكون إذ هو الأصل".[٦١]

وقد أكَّد بعض النحاة أنَّ الكاف المتصلة باسم الفعل هي اسم لا حرف:" فأمَّا الكاف في عندك وغيرها من الظروف وعليك وغيرها من الحروف فذكر الجماعة كالسيرافي وعبد القاهر وغيرهما أنَّها اسم في موضع جر؛ لأنَّ هذه أسماء لا تُستعمل إلا مضافة وكذلك حرف الجر لا يدخل إلا على اسم؛ فلذلك قضي بكون الكاف اسما".[٦٢]

ونخلص من هذا إلى أنَّ النحاة اختلفوا في علة بناء اسم الفعل على الفتح: فبعضهم علَّل ذلك باتباع أصل الاسم قبل أنْ يُنقل لاسم الفعل، والبعض الآخر علَّله باتباع ما قبله، وفريق ثالث علَّله بالميل إلى الخفة، والهروب من الثِّقل، ومنهم من جمع بين عِلتين من العلل السابقة.

وأميل بعد هذا العرض الموجز إلى أنَّ البناء على الفتح في اسم الفعل إنَّما جاء من قبيل الميل إلى التخفيف، والهروب من الثقل، إذ هي العلة المشتركة بين جميع الأسماء التي ذكرتها، وهي الأقرب إلى التصور بعيدًا عن الإغراق في التأويلات البعيدة التي لا دليل على ثبوتها.

- بناء الفعل الماضي على الفتح في بعض أحواله:

(٥٨) انظر المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م،٣/ ٣٤٧.

(٥٩) انظر شرح شذور الذهب ص ١٥٠، وما بعدها.

(٦٠) انظر المفصل ص ٢٦٠.

(٦١) أسماء الأفعال في اللغة والنحو، رسالة ماجستير ص ٢٤٦.

(٦٢) اللباب ٤٦٠/١.

الفعل الماضي مبنيٌّ دائمًا، والأصل فيه أن يُبنى على السكون:" والأصل أن يُبنى على السكون؛ لأنَّ البناء ضد الإعراب على ما ذُكر في صدر الكتاب، إلا أنَّ الفعل الماضي حُرك لشبههِ بالمضارع".[٦٣]

ولكنَّ الماضي قد يُبنى على غير السكون، فيُبنى على الضم عند اتصاله بواو الجماعة، ويُبنى على السكون عند اتصاله بتاء الفاعل، أو نا الدالة على الفاعلين، أو النون التي لجمع الإناث، ويُبنى على الفتح عند اتصاله بألف الإثنين، أو تاء التأنيث، أو في حال خلوه من الضمائر، قال الزمخشري عن الفعل الماضي:" " وهو الدال على اقتران حدثٍ بزمان قبل زمانك، وهو مبنيٌّ على الفتح، إلا أن يعترضه ما يُوجب سكونه، أو ضمة، فالسكون عند الإعلال ولحوق بعض الضمائر، والضم مع واو الضمير".[٦٤]

أما علة بنائه على الفتح فقد أشار إليها كثير من النحاة، فقد ذكرها أبو البركات الأنباري في قوله:" وإنَّما كانت الحركة فتحة لوجهين:

أحدهما: أنَّ الفتحة أخفُّ الحركات، فلمَّا وجب بناؤه على حركة وجب أن يُبنى على أخف الحركات، والوجه الثاني: أنَّه لا يخلو إمَّا أن يُبنى على الكسر، أو على الضم، أو على الفتح، بَطل أن يُبنى على الكسر؛ لأنَّ الكسر ثقيل والفعل ثقيل، والثقيل لا ينبغي أن يُبنى على ثقيل، وإذا كان الجر لا يدخلُه وهو غير لازم لثقلِه، فألَّا يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الأولى، وإذا بطل أن يُبنى على الكسر بطل أن يُبنى على الضم أيضا...".[٦٥]

فأبو البركات الأنباري يرى أنَّ الفعل الماضي بُني على الفتح دون غيره من الحراكات؛ لأنَّ الفتح أخفُّ الحركات، ولم يكن البناء على الكسر أو الضم؛ لأنَّ الكسر ثقيل والفعل ثقيل كذلك؛ فلا يُبنى الثقيل على الثقيل من الحركات، وعلل رفض البناء على الضم؛ لأنَّ الضم أثقل، ولأنَّ كثير من العرب يجتزئ بالضمة عن الواو، فيقول في نحو قاموا: قام.

أم العكبري حينما علَّل بناء الماضي على الفتح، فلم يخرج عمَّا سبق أن قرره الأنباري في النص السابق، حيث ذكر العكبري[٦٦] أنَّ بناء الماضي على الفتح جاء لعلتين، الأولى: أنَّ الفتحة أخفَّ الحركات فجُلبت للماضي؛ لأنَّ أمثلته كثيرة، أما العلة الثانية: فتتمثل في أنَّ هدف البناء على الفتح هو تمييزه عن المبني على السكون، وهذا التمييز يحصل بالفتح، فلا يُعدل عنه إلى ما هو أثقل، مشيرًا بذلك إلى الضم والكسر، ثم علَّل ترْك الكسر بأنَّ الفعل لا يدخله الجر، وتّرْك الضم ؛ لأنَّ من العرب من يحذف الواو ويكتفي بالضمة دليلا عليها.

---

(٦٣) اللباب ٢/ ١٥ .

(٦٤) المفصل للزمخشري ص ٣١٩.

(٦٥) أسرار العربية ص ٢٧٨ وما بعدها.

(٦٦) انظر اللباب ١٦/٢.

وذكر الرضي في شرح الكافية أن الماضي خُص بالفتح لثقل الفعل في اللفظ.[٦٧]

فيبدو أنَّ مبدأ التخفيف كان العلة الأبرز وراء بناء الماضي على الفتح، هذا ما أكده من ذكرتُ من النحاة وغيرهم[٦٨]، وإليه ذهب بعض المحدثين كذلك ، فمنهم مَن أكَّد أنَّ أحوال بناء الماضي تعتمد على الخفة، التي تقوم على المناسبة الصوتية أحيانا، وعلى المعاقبة أحيانا أخرى: " حين نعرض أحوال بناء الفعل الماضي نجد أنَّ في بنائه خفةٌ واضحة، تقوم على المناسبة الصوتية في كثير من أحواله، وتقوم على المعاقبة في الأحوال الأخرى، فالماضي يُبنى على الضم إذا اتصل به واو الجماعة تجانُسًا ومناسبةً بين ضم الواو وما قبلها، وذلك من مظاهر الخفة، ويُبنى الماضي على الفتح إذا اتصل به ألف الاثنين تجانُسا ومناسبةً أيضًا بين الألف وفتح ما قبلها، وكذلك إذا اتصلتْ به (نا) الدالة على المفعولين؛ للانسجام بين فتحة البناء والفتح والألف في (نا) مثل قابلنا..." .[٦٩]

وبعد عرض الآراء السابقة للنحاة القدامى منهم والمحدثين أستطيع القول: أنَّ الفعل الماضي يُبنى في بعض أحواله على الفتح، والعلة في ذلك البناء هي الميل إلى التخفيف؛ فحينما بُني على حركة؛ لمشابهته للاسم في بعض الجوانب اختير له الفتح أخف الحركات، الذي يُحقق الهدف من البناء على حركة، وتُرك الكسر والضم؛ لثقلهما فلا يُجمع أحدهما بالفعل الذي يُعدُّ ثقيلا أيضًا، فلا يُعدل عن الخفيف إلى الثقيل إلا لعلة.

- المضارع المتصل بنون التوكيد:

الفعل المضارع أُعرب لمشابهته الاسم، ولكنه يُبنى في حالات معينة، منها اتصاله بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة، ومعها يُبنى على الفتح :" وأمَّا بناؤه على الفتح فمشروط بأنْ تُباشره نون التوكيد لفظا وتقديرا نحو: كلا ليُنبذنَّ".[٧٠]

وقد ذهب العكبري إلى أنَّ المضارع يُبنى عند اتصاله بنون التوكيد؛ لأنَّ الحركة في آخر الفعل أصبحت مع النون تدل على معنى، فهي توضح ما إذا كان الفاعل مفردًا أو مؤنثا أو جمعا، فلم يُصبح للإعراب ضرورة هنا، فيعود الفعل إلى أصله من البناء إذ هو الأصل في الأفعال: "أحدهما: نون التوكيد لأنَّ حركة آخره صارت دالة على معنى، وهو كون الفاعل

(٦٧) انظر شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١٤/٤.

(٦٨) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦ه)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، ٧٨/١

(٦٩) ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص ٢٦٨.

(٧٠) شرح قطر الندى، شرح قطر الندى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة ،عام ١٣٨٣ هـ، ص ٣٥.

واحدًا، أو جماعة، أو مؤنثا، فلم يَبقَ الحرف محلا لحركة الإعراب، فيعود إلى أصله من البناء".[٧١]

أما علة بناء المضارع على الفتح فقد ذكر المبرد أنَّها التخفيف، قال المبرد:" اعلم أنَّ الأفعال - مرفوعة كانتْ أو منصوبة أو مجزومة - فإنَّها تُبنى مع دخول النون على الفتحة، وذلك أنَّها والنون كشيء واحد، فبُنيت مع النون بناء خمسةَ عشرَ، ولم تُسكن لعلتين: إحداهما: أنَّ النون الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان، الأولى منهما ساكنة، فلو أسكنت ما قبلها لجمعت بين ساكنين، والعلة الأُخرى أنَّك حركتها لتجعلها مع النون كالشيء الذى يضم إليه غيره فيجعلان شيئًا واحدًا نحو: بيت بيت، وخمسة عشر، وإنَّما اختارو الفتحة لأنَّها أخفُّ الحركات" [٧٢]

وأشار بعض النحاة إلى أنَّ علة بنائِهِ على الفتح أنَّه يُبنى مع النون بناء (خمسةَ عشر) يقول الأشموني: " لم يُعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله من البناء، فيُبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه معها تركيب خمسة عشر".[٧٣]

ومن المحدثين مَن ذهب إلى رأي المبرد، حيث أكَّد أنَّ بناء المضارع على الفتح مع نون التوكيد راجع إلى أنَّ الفتح أخف الحركات.[٧٤]

ومن خلال ما سبق يمكن القول: إنَّ علة بناء المضارع على الفتح في تلك الحال هي علة صوتية في المقام الأول، إذ العربية لا تقبل التقاء الساكنين، ومِن ثَمَّ كان لابد من البناء على حركة، وإذا كان الهدف من ذلك البناء يتحقق بأخفِّ الحركات – الفتح- فلِمَ يُعدل عنه إلى الأثقل؛ ولذلك بُني على الفتح سعيًا وراء التخفيف.

ج- التخلص من التقاء الساكنين:

لا تقبل العربيةُ أنْ يتجاور ساكنان، ومن ثَمَّ إذا تَجاورَ ساكنان يُحرَّك الثاني منهما بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين، وقد تحقق هذا في عديد من المواضع نحو:

- بناء (هؤلاء) على الكسر:

الأصل في البناء أنْ يكون على السكون، ولا يُعدل عنه إلى سواه إلا لعلة، وفي مقدمة علل العدول عن السكون الهروب من التقاء الساكنين، وهذه هي علة بناء اسم الإشارة (هؤلاء)، يقول ابنُ السَّراج: " وهؤلاء تُمدُّ وتُقصر، وإذا مدوا بنوه على الكسر؛ لالتقاء الساكنين".[٧٥]

---

(٧١) اللباب ٢٨/٢.

(٧٢) المقتضب ج١٩/٣.

(٧٣) ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م،٢٧/١.

(٧٤) انظر ظاهرة التخفيف في النحو العربي ص٢٧٠.

وإلى العلة نفسها أشار الزمخشري: " والبناء على السكون هو القياس، والعدول عنه إلى الحركة لأجل ثلاثة أسباب: الهرب من التقاء الساكنين في نحو: هؤلاء، ولئلا يُبتدأ بساكن لفظًا أو حكمًا كالكافين: التي بمعنى مثل، والتي هي ضمير، ولعروض البناء وذلك في نحو: يا حكم، ولا رجل في الدار".[٧٦]

فاسم الإشارة (هؤلاء) يُبنى على الكسر؛ للهروبِ من التقاءِ الساكنين، وهو الأصل في كلِّ كلمةٍ تَجاورَ فيها ساكنان.

- بناء (أمسِ) على الكسر:

أمس ظرف للزمان، وقد اختلف النحاة في إعرابه وبنائه، فالحجازيون يبنونه على الكسر في جميع أحواله، وذلك إذا أرادوا به اليوم الذي قبل يومك، أما التميميون فانقسموا حوله فريقين: الأول: يُعربه إعراب ما لا ينصرف فيلزمه الضمة في حال الرفع، والفتحة في حال النصب والجر، أمَّا الفريق الثاني: فيعربه بالضم رفعًا، ويبنيه على الكسر في حال النصب والجر.[٧٧]

وأشار السيوطي إلى أنَّه يُستخدم لغير الظرفية، وعند استخدامه للظرفية يُبنى على الكسر عند جميع العرب:" فإنْ استُعمل ظرفا فهو مبنيٌّ على الكسر عند جميع العرب".[٧٨]

وبناء أمس على الكسر يكون للتخلص من التقاء الساكنين، إذ التقى سكونان فيه فحُرِّك الثاني بالكسر وهو الأصل قال ابن السراج:" ما بُني وليس بغاية: من ذلك (أمس)، مبنية على الكسر؛ وكُسرت لالتقاء الساكنين".[٧٩]

وإلى الرأي السابق نفسه ذهب الأنباري حيث أكد أنَّ (أمس) يُبنى على حركة؛ هروبا من التقاء الساكنين، واختير له الكسر؛ لأنَّه الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين فقال: وإنَّما بُنيت على حركة لالتقاء الساكنين، وإنَّما كانت الحركة كسرة؛ لأنَّها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين".[٨٠]

وقد عرض الصبان[٨١] أسبابًا خمسة للبناء على الكسر ذكر منها التقاء الساكنين وعدَّ الظرف (أمس) مِمَّا بُني على الكسر لهذا السبب.

---

(٧٥) الأصول ١٢٧/٢.

(٧٦) المفصل ص ٦٥.

(٧٧) انظر المصدر السابق ص ٢١٦، وشرح قطر الندى ص ١٥ وما يليها.

(٧٨) همع الهوامع ١٨٧/٢.

(٧٩) الأصول في النحو ١٤٢/٢و١٤٣.

(٨٠) أسرار العربية ص٥١

(٨١) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٩٧/١.

فلا خلاف إذًا بين النحاة على أنَّ البناء على الكسر هو الأصل للتخلص من التقاء الساكنين، وهو علة بناء (أمس)، وهو ما أكده النحاة القدامى منهم والمحدثون[٨٢] دون خلافٍ.

- بناء الأعلام المختومة بويه على الكسر:

الأعلام المختومة ب(ويه) نحو: سيبويه، وعمرويه، ونفطويه تُبنى على الكسر، فابن جِني يتحدث عن التركيب فيقول إنَّ كلَّ اسمين ضُم أحدُهما للآخر على غير جهة الإضافة يُفتح الأول ويُمنع الثاني من الصرف، عدا إذا كان الاسم الثاني أعجميا فيُبنى على الكسر في حال المعرفة :" فإنْ كان الاسم الثاني أعجميًّا بُني على الكسر البتة، ولم ينصرف معرفة وانصرف نكرة، وذلك قولك: هذا سيبويهِ ومعه سيبويهٍ آخر، ورأيت عمرويهِ ومعه عمرويه".[٨٣]

والبناء على الكسر في تلك الأسماء هو رأي سيبويه وجمهور النحاة[٨٤]، وإنْ أجاز أبو عمر الجرمي إعرابها إعراب الممنوع من الصرف.

وذكر آخرون أنَّ هذه الأعلام فيها لغات كثيرة، لكنَّ البناء على الكسر هو أفصح تلك اللغات: "وفيه لغاتٌ، الفصحى بناؤه على الكسر؛ تغليبًا لجانب الصوت".[٨٥]

وذكر ابن جني علة بناء الأعلام المختومة ب(ويه) على الكسر فقال: " فأمَّا صه ومه، فإنَّما كُسرت أواخرهما مع التنوين في النكرة، وقد كان آخرهما ساكنا في المعرفة من قبل، وأنَّ التنوين لما جاء دليلا على التنكير، وهو ساكن والهاء قبله ساكنة كُسرت الهاء لسكونها وسكون التنوين بعدها، فقالوا صهٍ ومهٍ، وكذلك جميع ما هذه حاله من المبنيات إذا اعتُقد فيما دلت عليه التنكير نونت، وإذا اعتُقد فيه التعريف حذف منها التنوين، ومن ذلك قولهم أيضا في المعرفة: سيبويهِ وعمرويهِ وحمدويهِ هو مكسور الآخر في كل حال".[٨٦]

فيرى ابن جني أنَّ هذه الأسماء كانت ساكنة الأواخر في البداية، وعندما دخلها التنوين التقى سكون آخرها مع سكون التنوين فكُسرت للهروب من التقاء الساكنين، وعند حذف التنوين بقي الكسر على حاله.

يمكنني القول إذًا أنَّ الأعلام المختومة ب(ويه) نحو : سيبويه وعمرويه، ونفطويه، تُبنى على الكسر، وعلة بنائها على الكسر علة صوتية، فقد جاءت في الأصل للتخلص من التقاء الساكنين – آخرها مع التنوين- وبقيت على حالها بعد حذف التنوين منها.

---

(٨٢) الظرف خصائصه وتوظيفه النحوي ص١٧١.

(٨٣) اللمع ، ص ١٦١.

(٨٤) انظر شرح شذور الذهب، ص ١١٧.

(٨٥) همع الهوامع، ٢٨/١.

(٨٦) سر صناعة الإعراب ٤٩٥/٢.

- بناء اسم الفعل (أُفٍ) وما جاء من أسماء الأفعال على وزن (فعالِ) على الكسرِ:

أفِ :

اسم لفعل مضارع للضجر، ويُبنى دائما، ويكون بناؤه على الكسر والفتح والضم، يقول المبرد: " فإذا أفردته بنُى على الفتح والكسر والضم، وتنونه إن جعلته نكرة ".[٨٧]

وذهب الزمخشري أيضًا إلى أنَّ (أُف) فيه لغات: ففيه الفتح، والضم، والكسر، وينون كذلك.[٨٨]

وذكر ابن جني أنَّ فيه ثماني لغات: ففيه الفتح، والضم، والكسر، وفيه التوين وعدم التنوين، وفيه كذلك الإمالة، والحركة فيه جاءت لالتقاء الساكنين، فمن كسر آخره فقد جاء على أصل الباب، ومن فتح آخره فقد مال إلى التخفيف، ومن ضم فاتباع لحركة الهمزة: " والحركة في جميعها لالتقاء الساكنين، فمن كسَر فعلى أصل الباب، ومن ضم فللاتباع، ومن فتح فللاستخفاف، ومن لم يُنون أراد التعريف، ومن نون أراد التنكير، فمعنى التعريف التضجر ومعنى التنكير تضجرا".[٨٩]

وأشار العكبري إلى أنَّ أُف فيها تسع لغات، وفيها كذلك الضم والفتح والكسر، وذكر العلة في ذلك شأن ابن جني فأرجع الفتح للتخفيف، والضم للاتباع، والكسر تخلصا من التقاء الساكنين على أصل الباب.[٩٠]

فهناك إذًا شبه اتفاق بين النحاة على أنَّ اسم الفعل (أُف) مبنيٌّ ويُبنى على الفتح والكسر والضم، وبناؤه على الكسر وهو ما نحن بصدده هنا جاء للتخلص من التقاء الساكنين، وهو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

- ما جاء على وزن (فعالِ):

تأتي فَعالِ على أربعة أضرب[٩١]: الضرب الأول: (فَعال) التي تأتي بمعنى الأمر نحو: نزالِ بمعنى انزل، والضرب الثاني: (فعال) التي بمعنى المصدر نحو: يسار بمعنى ميسرة، والضرب الثالث: (فعال) المعدولة عن الصفة نحو قولهم في النداء: يا فساق ويا لكاع، والضرب الرابع: (فَعالِ) المعدولة عن فاعلة في الأعلام نحو: حذامِ، وقطامِ، وسجاحِ.

---

(٨٧) المقتضب ٣ / ٢٢٣ .

(٨٨) انظر المفصل ص٢٠٥

(٨٩) الخصائص:٣ /٣٨.

(٩٠) انظر اللباب ٢ / ٣٨٣ .

(٩١) المفصل ص ١٩٧ .

وقد أفردتُ هذه السطور للحديث عن (فعالِ) التي تأتي بمعنى الأمر، وهي قياسية من كلِّ فعلٍ ثلاثي، يقول سيبويه:" واعلم أنَّ فعال جائزة من كلِّ ما كان على بناء فَعَلُ وفَعِلَ وفَعُلَ، ولا يجوز من أفعلت؛ لأنا لم نسمعه من بنات الأربعة".[٩٢]

فسيبويه يرى أنَّ (فَعالِ) تُصاغ من كلِّ فعل ثلاثي، وأضاف الزمخشري أنَّها كذلك في الرباعي.[٩٣]

بيدَ أنَّ هناك رأي ورد في دراسة لأحد المعاصرين بأنَّ فعال سماعية وليست قياسية خلافا لما استقر عليه النحاة:" أمَّا الذي يظهر لي في صيغة فعال الأمرية: فعلة بنائها الأساسية هي عدم تأثرها بعوامل الإعراب، ومحافظتها على معنى ثابت، وقد قلنا إنها سماعية خلافا لمن قال بقياسها".[٩٤]

وفعال تُبنى على الكسر، هذا في رأي أكثر النحاة [٩٥]،حيث قيل بفتحها في لغة بني أسد[٩٦]، وعلة بنائها على الكسر الهروب من التقاء الساكنين، قال بذلك المبرد[٩٧] عند حديثه في باب " هذا باب ما كان من الأسماء المعدولة على (فَعالِ)، وقال بالكسر لالتقاء الساكنين كذلك ابن السراج، فقال: " فحُركت لالتقاء الساكنين، فجُعلت الحركة الكسر للتأنيث، وذلك قولك: نَزالِ وتَراكِ ومعناه انزل واترك".[٩٨]

وخلاصة القول أنَّ اسم الفعل (أُف)، وصيغة (فعال) الأمرية كلاهما مبني على الكسر، وعلة بناء الأول على الكسر علة صوتية وهي التقاء الساكنين، أما الثانية فبنيت على الكسر في رأي البعض لأنَّها معدولة عن المؤنث فجاء الكسر لمناسبته للمؤنث، وفي رأي الأغلب جاء الكسر هروبا من التقاء الساكنين وهو ما أميل إليه لأمرين :

أولهما : أن الكسر هو الأصل في التحريك للتخلص من اجتماع الساكنين.

ثانيهما: لو كان الكسر دلالة على المؤنث الذي نقلت منه فلمَ فتحت بنو أسد فعال، كما أنَّ الكسر لبيان الأصل المؤنث علة ملائمة للأعلام المؤنثة لا الأفعال.

ـ أسماء الأصوات غاقِ وطاقِ:

---

(٩٢) الكتاب ٢٨٠/٣.

(٩٣) انظر المفصل ص١٩٧.

(٩٤) أسماء الأفعال في اللغة والنحو ، رسالة ماجستير ص ٢٤٧.

(٩٥) انظر شرح شذور الذهب ص ١١٧،

(٩٦) انظر شرح الرضي على الكافية ١٠٨/٣.

(٩٧) انظر المقتضب ٣/ ٣٦٩ .

(٩٨) الأصول ١٣٢/٢.

من أسماء الأصوات: (غاقِ) لصوت الغراب، و(طاقِ) لصوت الضرب، وهذه الأصوات تأتي معرفة دون تنوين، وتأتي نكرة فتنون، قال ابنُ سيده: " منها ما يُستعمل نكرة ومعرفة نحو: غاقٍ وغاقٍ، وإيهٍ وإيهٍ، وكنحو قولهم: أُفٌّ وأُفَّ وأُفٍّ وهي كلمة للضُّجْرة غير منوَّنة".[٩٩]

وهما مبنيان لشبههما بالحروف في الإهمال، فكلٌّ منهما ليست عاملة ولا معمولة، قال ابن هشام:" الثاني ما حُكى به صوت كغاقِ لحكاية صوت الغراب، وطاق لصوت الضرب، وطق لصوت وقع الحجارة، وقب لصوت وقع السيف على الضريبة، والنوعان مبنيان لشبههما بالحروف المهملة في أنَّها لا عاملة ولا معمولة".[١٠٠]

وغاق وطاق تُبنى على الكسر في رأي سيبويه حيث ذكر أنَّ الحركة دخلتها لغير إعراب، وأنَّها حركتها هي الكسر.[١٠١]

أما علة البناء على الكسر دون غيره من الحركات فقد جاءت على الأصل كما ذكر المبرد [١٠٢] أنَّ كلَّ مبني سُكن ما قبله فلابدَّ أنْ يُحرَّك آخرُه لئلا يلتقى ساكنان، وهو ما ذكره العكبري كذلك نصًا حيثُ أشار إلى أنَّ الكسرة جُلبت حين التقى فيها ساكنان، فحُرِّك الثاني بالكسر على الأصل، ولا يُعدَل عن هذا الأصل إلا عند عروض ثقل على اللفظ فيُعدل عنه إلى الفتح طلبًا للخفة: " والأصوات المحكية مبنية كغاق في حكاية صوت الغراب، وعدس في زجر البغال؛ لأنَّ الغرض منها نفس الحكاية، والإعراب يُراد للفرق بين المعاني، وما التقى فيه ساكنان حُرك الثاني بالكسر على الأصل إلا أن يُعرض فيه ثقل فيحرك بالفتح نحو: هيد في زجر الإبل".[١٠٣]

والبناء على الكسر مذهب السيوطي [١٠٤]كذلك، فقد أشار إلى أن الثلاثي إذا سكن وسطه حرك آخره بالكسر على أصل التقاء الساكنين.

فالأصوات المحكية إذًا نحو: غاق وطاق تُبنى على الكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وهو الأصل في كل اسم مبني سكن ما قبل آخره.

د- اختيار أقوى الحركات:

---

(٩٩) المخصص ٣٣٧/٣

(١٠٠) أوضح المسالك ٩٣/٤

(١٠١) الكتاب ٢٨٣/٣.=

(١٠٢) المقتضب ٣/ ١٧٣ .

(١٠٣) اللباب ٩٤/٢

(١٠٤) همع الهوامع ١١٢/٣.

كان اختيارُ أقوى الحركاتِ هو العلة التي دفعت إلى بناءِ بعض الكلمات العربيةِ على الضمِّ من ذلك: بناء (أيُّ) الموصولة على الضم، وبناء (قبلُ وبعدُ) على الضم في رأي بعض النحاة، وعليهما حُملت أسماءُ الجهات:

- بناء (أيُّ) الموصولة على الضم:

تأتي أي على عدة صور فقد ترد استفهامية، أو موصولة، أو شرطية، وتكون معربة، وإذا جاءت موصولة وكانت مضافة حُذف صدر صلتها فإنَّها تُبنى: " وقد تُوصل (أي) بالابتداء والخبر، وقد يُحذف المبتدأ من اللفظ ويؤتي بالخبر، فإذا كانت كذلك وكانت مضافة بُنيت على الضمة في كلِّ أحوالها كقولك: اضرب أيُّهم أفضل، واضرب أيُّهم قائم، ومثل ذلك قراءة الناس: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)[١٠٥]؛ لأنَّك لو وضعت (الذي) ها هنا كان قبيحًا؛ لأنَّك لو وضعت (الذي) ها هنا كان قبيحا إنَّما تقول (الذي هو قائم)، فإنْ قلتَ: (الذي قائم) كان قبيحا". [١٠٦]

وقد ذكر الزمخشري كذلك أنَّها تُبنى على الضم عند سيبويه إذا جاءت صلة وحُذف صدر الصلة، وفي غير ذلك تعرب.[١٠٧]

ورأى البصريون أنَّها مبنية في كلِّ حالاتها؛ وذلك لوقوعها موقع الجزاء والاستفهام والموصول، إلا أنَّها أُعربت حملًا على نظيرها وهو (بعض)، وعلى نقيضها وهو (كلّ) على خلاف القياس، فلمَّا دخلها نقصٌ بحذف العائد ضعفت فرُدت إلى أصلها من البناء.[١٠٨]

وأشار العكبري[١٠٩] كذلك إلى أن (أي) بُنيت لحذف شيء من صلتها؛ فازداد نُقصانها ومخالفتها للأصل فوجب بناؤها.

فهناك ما يشبه الاتفاق على بناء أي عند مجيئها موصولة وحذف صدر صلتها، وهو ما أكده ابن هشام، وابن عقيل في شرحهما لألفية ابن مالك، يقول ابن هشام: " واعلم أنَّ أيًّا الموصولة معربة في جميع حالاتها، إلا في حالة واحدة فإنَّها تُبنى فيها على الضم، وذلك إذا اجتمع شرطان: أحدُهما أن تُضاف، الثاني: أنْ يكون صدر صلتها ضميرًا محذوفا".[١١٠]

---

(١٠٥) سورة مريم آية ٦٩ .

(١٠٦) الأصول في النحو ٣٢٣/٢.

(١٠٧) انظر المفصل ص ١٨٩.

(١٠٨) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧١٢و٧١٣ .

(١٠٩) انظر اللباب ١٢٣/٢ و ١٢٤.

(١١٠) شرح شذور الذهب ص ١٤١و ١٤٢.

وإلى الرأي السابق نفسه ذهب ابن عقيل[١١١] أيضًا في شرح الألفية.

أما علة بنائِها على الضم دون غيره من الحركات فقد ذهب النحاة إلى أنَّه اختير لها الضم؛ لكونه أقوى الحركات بعد حذف المبتدأ من صلتها، وفي ذلك يقول أبو البركات الأنباري: " فإنْ قيل: فهذه الضمة في أيُّهم ضمة إعراب، أو ضمة بناء؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك: فذهب سيبويه إلى أنَّها ضمة بناء؛ لأنَّهم لمَّا حذفوا المبتدأ من صلتها دون سائر أخواتها نقصت فبنيت، وكان بناؤها على الضم أولى؛ لأنَّها أقوى الحركات فبنيت على الضمة كـ (قبل وبعد)، والذي يدل على أنَّهم إنَّما بنوها لحذف المبتدأ: أنَّهم لو أظهروا المبتدأ فقالوا: ضربتُ أيُّهم هو في الدار لنصبوا ولم يبنوا".[١١٢]

وجاء في الإنصاف أيضًا ذكرُ العلةِ نفسِها، فيقول صاحب الإنصاف:" وإنَّما وجب بناؤها على الضم؛ لأنَّهم لمَّا حذفوا المبتدأ من صلتها بنوها على الضم؛ لأنَّه أقوى الحركات".[١١٣]

أما السيوطي فقد عرض لبناء (أيٌّ) ولكنه ذكر أنَّ علة بنائها على الضم تكمن في شبهها بقبل وبعد.[١١٤]

ونخلص مما سبق إلى أن (أي) إذا جاءت موصولة، وحُذف صدر صلتها تُبنى على الضم، وعلة بنائها على الضم لأن الضم أقوى الحركات، أو لأنَّها أشبهت قبل وبعد.

- بناء (قبلُ وبعدُ)، وأسماء الجهات على الضم:

قبلُ وبعدُ:

يُبنى (قبل وبعد)، ويكون بناؤهما على الضم كما أشار سيبويه: " فأمَّا ما كان غاية نحو: قبلُ، وبعدُ، وحيث، فإنَّهم يُحركونه بالضم".[١١٥]

أمَّا علة بنائهما على الضم فاختلف في تفسيرها النحاة، فقد أشار الخليل بن أحمد إلى أنَّ هذه الضمة من قبيل التوهم، قال: فما كانَ مفتوحًا فهو على القياس، وأمَّا المضمومة كأنَّهم توهموا هذه الضمة التي في هذا الجنس الذي لا يجري فيه الإعراب".[١١٦]

---

(١١١) انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني (٦٩٨- ٧٦٩ ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ه- ١٩٨٥م، ١٦٢/١.

(١١٢) أسرار العربية ص ٣٢٩.

(١١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٣/٢ .

(١١٤) انظر همع الهوامع ١/ ٣٤٩ .

(١١٥) كتاب سيبويه ٢٨٦/٣ .

(١١٦) الجمل في النحو للخليل ص١٧١.

وذهب ابن السراج إلى أنَّ البناء على الضم في (قبلُ وبعدُ) إنَّما جاء للتمييز بين حركة الإعراب والبناء، فالنصب والجر يدخلان قبل وبعد، أمَّا الرفع فلا يدخلهما؛ ولذلك فإنَّ دخول الضم يُفهم أنَّه حركة بناء، أمَّا إذا بُنيا على الفتح أو الكسر فقد تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء.(١١٧)

ورأي ابن السراج هذا قال به أبو البركات الأنباري، فقد أشار إلى أنَّ بناء (قبلُ وبعدُ) على الضم جاء لبيان أنَّ لهما حالةً إعرابية قبل البناء، فبُنيتا لتمييزهما عما بُني وليس له حالة إعرابية، واختير لهما البناءُ على الضم لأنَّه أقوى الحركات، أوكما قِيل لمنع اللبس، حيث إنَّ الجر والنصب يدخلان اللفظينِ، فلو بُنيا على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء، أما الرفع فلا يدخلهما؛ ولذا بُنيا على الضم لعدم الالتباس:" وإنَّما بُنيا على حركة لأنَّ كل واحد منهما كان له حالةُ إعراب قبل البناء، فوجب أن يُبنيا على حركة تمييزًا لهما على ما بُني وليس له حالة إعراب نحو: مَنْ وكمْ، وقيل إنَّما بُنيا على حركة لالتقاء الساكنين، والقول الصحيح هو الأول، فإنْ قيل فلِمَ كانت الحركة ضمة؟ قيل لوجهين: أحدهما: أنَّه لمَّا حُذف المضاف إليه بُنيا على أقوى الحركات وهي الضمة؛ تعويضًا عن المحذوف، وتقويةً لهما، والوجه الثاني: إنَّما بنوهما على الضم لأنَّ النصب والجر يدخلهما نحو: جئتُ قبلَك ومن قبلِك، وأمَّا الرفعُ فلا يدخلهما البتة، فلو بنوهما على الفتح أو الكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء، فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء".(١١٨)

وبالنظر إلى ما ذكره أبو البركات الأنباري وابن السراج في هذا الشأن نجد أنَّه اتفق مع رأي العكبري في أنَّ علة بناء (قبل وبعد) على الضم؛ لأنَّه أقوى الحركات، وزاد عليهما أنَّ البناء على الضم للتنبيه على تمكنهما، قال العكبري:" وحُركا بالضم لثلاثة أوجه: أحدها: أنَّ الضم أقوى من غيره فاختير زيادةً في التنبيه على تمكنهما، والثاني: أنَّهما في حال الإضافةِ يُحركان بالفتح والكسر دون الضم، فضُمتا في البناء لتتكمل لهما الحركات، والثالث: أنَّهما لما اقتضيا المضاف إليه وحُذف عنهما عُوضا منه أقوى الحركات".(١١٩)

- أسماء الجهات:(أمامُ، وخلفُ، وفوقُ، وتحتُ، ويمينُ، وشمالُ).

وهذه الأسماء مثل(قبل وبعد) تُبنى على الضم عند قطعها عن الإضافة، وتُعرب في غير ذلك، وفيها قال الزمخشري:" منها الغاياتُ(١٢٠) وهي: قبلُ، وبعدُ، وفوقُ، وتحتُ، وأمامُ، وقدامُ، ووراءُ، وخلفُ، وأسفلُ، ودونُ، ومِنْ عَلُ، وابدأ بهذا أولُ، وقد جاءَ ما ليسَ بظرفٍ غايةً نحو: حَسْبُ، ولا غيرُ، وليسَ غيرُ والذي هو حدُّ الكلامِ، وأصلُهُ أنْ يُنطَق بهنَّ مضافاتٍ،

(١١٧) انظر الأصول في النحو ٣٣٣/١.
(١١٨) أسرار العربية ص ٥١ و٥٢.
(١١٩) اللباب ٨٣/٢.
(١٢٠) سُميت بالغايات لأنَّ غاية كلِّ شيء ما ينتهي به هذا الشيء، وهذه الظروف إذا أُضيفت كانت غايتها آخرَ المضاف إليه؛ إذ به يتم الكلام، فإذا قُطعت عن الإضافة وأُريد معنى الإضافة صارت هي غاية الكلام. انظر شرح المفصل ج١٠٤/٣.

فلمَّا اقتُطِعَ عَنهنَّ ما يُضفنَ إليه، وسُكتَ عَليهِنَّ صِرنَ حدودًا ينتهي عندها؛ فلذلك سُمّينَ غاياتٍ، وإنَّما يُبنين إذا نُوي فيهِنَّ المضافُ إليه، وإنْ لم يُنوَ فالإعراب".[١٢١]

وهو رأي ابن هشام كذلك، حيثُ أكدَّ أنَّ ما قُطع عن الإضافة لفظًا لا معنى من الظروف المبهمة مثل: قبل، وبعد، وأسماء الجهات، يُبنى على الضم ولا يُنون.[١٢٢]

وقد عرض المحدثون لتلك المسألة فلم يختلف رأيُهم عن السابقين، بل أكدوا أنَّ أسماء الجهات تتبع قبل وبعد في الإعراب والبناء، يقول الدكتور المتولي الأشرم: " والحاصل أنَّ جميع ما ذُكر من أسماء الجهات الست على التفصيل المذكور في(قبلُ وبعدُ) من أنَّها تُعرب نَصبًا على الظرفية، أو جرًا بـ"مِن" في ثلاث صورٍ، وتُبنى على الضم في صورة واحدة ".[١٢٣]

وقال آخر في بناء وإعراب أسماء الجهات والظروف: "وحكم هذه الظروف كحكم قبل وبعد، أي أنَّها إذا كانت معلومة بالقصد، معروفة للمتكلم أو السامع، محددة، كانت مبنية على الضم، وأمَّا إذا لم تكن كذلك كانت مُعربة مضافةً أو مقطوعةً عنها، فـ(عل) مثلا إذا كان المقصود به علوًا معلوما كان معرفا بالقصد، مبنيا على الضم، وإذا لم يكن المقصود به علوا معلوما كان معربا".[١٢٤]

أما علة البناء على الضم فقد فصَّلها صاحب اللباب فيما يخص (قبل وبعد)، ثمَّ ألحق بها أسماء الجهات السابقة، حيث ذكر أنَّ البناء على الضم في (قبل وبعد) جاء لثلاثة أسباب هي:

الأول: أنَّ الضم أقوى الحركات؛ فاختير للتنبيه على تمكنهما، والثاني : أنهما في حالِ الإضافة يُحركان بالفتح والكسر دون الضم؛ فضُمتا في البناء لتكتمل لهما الحركات، أما الثالث: أنَّهما لما اقتضيا المضاف إليه وحُذف عنهما عُوضا منه أقوى الحركات، وبعد ذكر هذه العللَ الثلاث قال:" ويُسمى قبلُ، وبعدُ، وفوقُ، وتحتُ، وبقية الجهات الست غايات، وفيها وجهان: أحدهما: أنَّها حدود، ونهايات لِما تُحيط به، وغاية الشيء: آخره فسُميت بمعناها، والثاني: أنَّ تَمام الكلام يحصل بالمضاف إليه بعدها، فإذا قُطعا عنه صارت هي آخرًا وغاية نائبة عن غيرها".[١٢٥]

فقد اعتبر العكبري بقية أسماء الجهات غايات مثل (قبل وبعد)، وأعطاها حكمهما.

وقد أعطى السيوطي أسماء الجهات حكم (قبل وبعد) من حيث الإعراب والبناء فقال في ذلك: " مثل (بعد) فيما تقدَّم من إعرابها في الأحوال الثلاثة، وبنائها في الحال الرابعة على الضم

---

(١٢١) المفصل ص ٢١٠.
(١٢٢) انظر شرح شذور الذهب ص ١٣٢.
(١٢٣) الظرف خصائصه وتوظيفه النحوي، ص٢٥٧.
(١٢٤) الظروف المبنية المعرفة بالقصد وأعاريبها في القرآن الكريم دراسة دلالية تحليلية، دكتور صدام حمّو حمزة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد (٩) العدد (١) لسنة ٢٠١٤م.
(٩) العدد (١)
(١٢٥) اللباب ٨٣/٢.

للعلة المذكورة: قبلُ، وأولُ، وأمامُ، وقدامُ،ووراءُ، وخلفُ، وأسفلُ، ويمينُ، وشمالُ، وفوقُ، وتحتُ، وعلُ، ودونُ، وحسبُ، وغيرُ".[١٢٦]

وعلى هذا يكون بناء قبل وبعد، وما أخذ حكمها من أسماء الجهات نحو: أمامُ، وخلفُ، وفوقُ، وتحتُ، ويمينُ، وشمالُ، تُبنى على الضم - في رأي النحاة- لتكتمل لها الحركات الثلاث ولأنَّ الضم أقوى الحركات.

الثانية: أمن اللبس :

ويقصد بأمن اللبس التمييز بين حركة الإعراب والبناء، فلو بُنيت الكلمةُ على حركة ما لم يُعرف أمبنيةٌ هي أم مُعربةٌ؛ ولذا اختير لها حركة بعينها في البناء لتزيل هذا اللبس، ويُفهم منها أنَّ تلك الحركةَ حركةُ بناء لا إعراب، وممَّا جاء على هذا النحو:

- بناء (تاء الفاعل) على الحركات:

والتاء على ثلاثة أضرب: منها تاء المتكلم المضمومة، وتاء المخاطب المفتوحة، وتاء المخاطبة المكسورة، يقول الخليل: " وتاء النفس رفع أبدًا تقول: خرجتُ وقدمتُ وقلتُ وقمتُ وذهبتُ وأعطيتُ رُفعتْ التاء لأنَّها تاء النفس، وتاء المخاطب المذكر نَصبٌ أبدًا تقول: أنتَ خرجتَ، أنتَ ذهبتَ، أنتَ أعطيتَ، نُصبتْ التاء في هذا كله لأنَّها تاء مخاطبة المذكر فافهمه، وتاء مخاطبة المؤنث كسرٌ أبدًا تقول: أنتِ خرجتِ، أنتِ ذهبتِ، أنتِ رأيتِ، كُسرت التاء لأنَّها تاء مخاطبة المؤنث".[١٢٧]

أما علة بناء التاء على الضم فقد أشار السيوطي إلى ذلك قائلًا: " أحدُها التاء المفردة وهي مضمومة للمتكلم، مفتوحة للمخاطب، مكسورة للمخاطبة، وفُعل ذلك للفرق، وخُص المتكلمُ بالضم لأنَّه أول عن المخاطب فكان حظه من الحركات الحركة الأولى، وقيل لأنَّه إذا أخبر لا يكون إلا واحدا، وإذا خاطب فقد يخاطب أكثر من واحد، فأُلزم الحركة الثقيلة مع اسمه، والخفيفة مع الخطاب؛ لأنَّه أكثر ويُعطف بعضه على بعض، وكسروا المؤنث لأنَّ الكسرة من علامة التأنيث، وقيل: لأنَّه لم يبقَ حركة غيرها، وقال أبو حيَّان: وهذه التعاليل لا يُحتاج إليها؛ لأنَّها تعليل وضعيات والوضعيات لا تُعلل".[١٢٨]

فالسيوطي علَّلَ الضم في تاء الفاعل بأنَّه أُول عن المخاطب فكان حظه الحركة الأولى، والفتحة للمخاطب لكونه أكثر ويُعطف بعضه على بعض فاختار له الأخف، والكسرة للمخاطبة لأنَّ الكسر من علامات التأنيث، لكنَّي أميلُ إلى القول بأنَّ التاء أصلُها البناء على السكون، وتمَّ التحريكُ لالتقاء الساكنين، ثم جاء اختيار الضم والفتح والكسر من بابِ المخالفة، فَوفقًا للترتيب المنطقيِّ كان الضم لأُولى التاءاتِ تاء المتحدث، والفتح لتاء المخاطب، والكسر لتاء المخاطبة دون تكلُّف في تعليل حركات تاء الفاعل.

- جر الفاعل بحرف الجر الزائد:

---

(١٢٦) همع الهوامع ١٩٦/٢.
(١٢٧) الجمل في النحو ص ٢٩٥.
(١٢٨) همع الهوامع ٢٢٣/١.

ويَرد هذا في باب التعجب، فللتعجب صورتان الصورة الأولى: ما أفعله! والصورة الثانية: أفعل به!

وفي الصورة الثانية نحو: أكرِم بزيد! أو أجمِل بعمرو! يقول النحاة إنَّ الأصل فيها : أكرم زيد أي صار ذا كرم، وأجمل عمرو أي صار ذا جمال، على اعتبار أنَّ كلاً من زيد وعمرو فاعل، فما العلة التي أدت إلى جر الفاعل بحرف الجر الزائد هنا؟!

كان للنحاة في علة جر الفاعل هنا أكثر من توجيه، فابن السراج يرى أنَّ لزوم الباء للفاعل لإبراز معنى التعجب، وكذلك ليُخالف الأسلوبُ سائر الأخبار في لفظه.(١٢٩)

ورأى الوراق أنَّ جر الفاعل بحرف الجر الزائد جاء لأحد أمرين: إما أَرَادوا بذلك المُبَالغَة فِي المَدْح، وإما ليفرقوا بين فعل الأمر الذي يُراد به حقيقة الأمر، وبين فعل الأمر الذي يُراد به التعجب.(١٣٠)

وقد وافق أبو البركات الأنباريّ رأيَ الوراق في أنَّ زيادة الباء جاءت لأمرين أولهما: تحقيق المبالغة في المدح، فأدخلوا الباء لأنَّهم قدَّروا الأسلوب بـ: يا حُسن : اثبُتْ بزيد، والفعل (اثبت) يتعدى بحرف الجر، وثانيهما: التفريقُ بين الأمر في التعجب والأمرِ في غير التعجب، فقال أبوالبركات في ذلك: " فإنْ قِيلَ فلِمَ زِيدتْ الباء عليه؟ قِيلِ لوجهين: أحدُهما أنَّه لمَّا كانَ لفظ فعل التعجب لفظَ الأمر زادوا الباء فرقا بينَ لفظِ الأمر الذي للتعجب وبينَ لفظِ الأمرِ الذي لا يُراد به التعجب، والوجه الثاني: أنَّه لمَّا كان معنى الكلام يا حسن: اثبتْ بزيد أدخلوا الباءَ؛ لأنَّ اثبت يتعدى بحرف الجر فلذلك أدخلوا الباء".(١٣١)

وذهب العكبري إلى أنَّ الباء هي الدالة على معنى التعجب، وأنَّ حذفها يُبطل معنى التعجب؛ ولذلك لا يجوز حذفها.(١٣٢)

ونخلص مما سبق إلى أنَّ الفاعل في أسلوب التعجب (أفعل به!) يُجرُّ بالباء، وعلل النحاة هذا الجر بعلل ثلاث :

العلة الأولى: أنَّ وجود الباء هنا ضرورة لإفادة معنى التعجب وأنَّ حذفها يُبطل معنى التعجب.

العلة الثانية: أنَّ الباء جاءت هنا لإفادة المبالغة في المدح.

العلة الثالثة: أنَّ الباء جاءت هنا لتفرق بين صيغة الأمر في التعجب وصيغة الأمر في غير التعجب.

وهذه العلة الأخيرة في نظري هي الأقرب للأخذ بها إذ إنَّ التعجب بصيغة (أفعل به!) لم يكن ليُعرف أنَّه تعجبٌ دون ذكر الباء فما الفرق بين: أكرم أحمد في صيغة الأمر على حقيقته،

---

(١٢٩) انظر الأصول ١٠١/١.
(١٣٠) انظر علل النحو ص ٣٣٠ و٣٣١.

(١٣١) أسرارالعربية ص١٢٣.
(١٣٢) انظر اللباب ٢٠٣/١.

وبين: أكرم أحمد! في صيغة التعجب، لكن الأمر يتضح جليًّا عندما نقول : أكرِم أحمد و أكرِم بأحمد!

فوجود الباء ميَّز التعجب عن غيره من صيغ الأمر الأخرى؛ فوجود الباء لهذا الغرض وحده ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها.

- بناء المنادى العلم المفرد، والنكرة المقصودة:

في باب النداء يُبنى المُنادى إذا كان علمًا مفردًا أو نكرةً مقصوة، ويكون هذا البناء على الضم أو ما ينوب عنه، فيقال : يا زيدُ، ويا زيدان، ويا زيدون، فيبنى في الأول على الضم، وفي الثاني على الألف، وفي الثالث على الواو.(١٣٣)

وأمَّا علةُ البناء على الضم في المنادى فقد أرجعها سيبويه إلى شبه المنادى بقبل وبعد، يقول سيبويه: " ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ، ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل".(١٣٤)

وأشار أبو البركات الأنباري(١٣٥) إلى أنَّ الضم جاء لمنع التباس الاسم المبني بغيره، إذ بناؤه على الفتح قد يجعله ملتبسًا بالممنوع من الصرف، وبناؤه على الكسر يجعله ملتبسا بالمضاف إلى ياء المتكلم، كما أنَّه أشبه (قبل وبعد) من جانب آخر.

وإلى رأي قريب من هذا ذهب الوراق في علة البناء على الضم للمنادى المفرد حيث قال :" فَإِن قيل: فَلم صَار الضَّم أولى من سَائِر الحركات؟

قيل لَهُ: لِأَن الْفَتْح مَبْنِيّ على أصل لَو بني عَلَيْهِ لم يُعلم أمعرب هَذَا أم مَبْنِيّ، إِذْ كَانَ فِي الْأَسْمَاء مَا لَا ينْصَرف، فَلَو ناديته وفتحته لم يعلم أَنَّه مَنْصُوب على أصل مَا يسْتَحقّهُ المنادى أَو مَبْنِيّ، فَسقط الْفَتْح لما ذَكرْنَاهُ، وَلم يجز الْكسر، لِأَن الْمُضَاف إِلَى الْمُتَكَلّم الِاخْتِيَار فِيهِ حذف الْيَاء والاجتزاء بالكسرة عَنْهَا، نَحْو: يَا غُلَام أقبل، فَلَو كسرت المنادى، لم يعلم أَنه مُفْرد أَو مُضَاف، فَسقط الْكسر أَيْضا، فَلم يبْق إِلَّا الضَّم، فَلهَذَا خص بِالضَّمِّ". (١٣٦)

أما السيوطي فذكر أنَّ العلةَ التي أدت إلى بناء المنادى على الضم هي عدم اللبس فيقول:" وعلةُ البناء الوقوع موقع كاف الخطاب، وقِيل شبهه بالضمير، وخُص بالضم لئلا يلتبس بغير المنصرف لو فُتح وبالمضاف للياء لو كسر".(١٣٧)

فالمنادى المفرد المعرفة حقه البناء، وكما ذكر النحاة يُبنى على الضم حتى لا يلتبس بغيره، أو لأنَّه أشبه الغايات كقبل وبعد، والرأي الأول هو ما تردد عند أغلب النحاة الذين عللوا تلك

---

(١٣٣) انظر شرح قطر الندى ص٢٠٤.

(١٣٤) الكتاب لسيبويه ١٨٣/٢.

(١٣٥) أسرار العربية ص٢٠٤ ، وما بعدها.

(١٣٦) علل النحو ص ٣٣٤ وما بعدها.

(١٣٧) همع الهوامع ٣٧/٢.

المسألة، أمَّا بناؤه على الألف في المثنى وعلى الواو في جمع المذكر فإنَّما جاء من باب القياس الضم، فالضمة علامة رفع الاسم المفرد فبُني عليها حينما دخله البناء، فلما جاء مثنى وجمعا بُني كذلك على العلامة التي يرفع بها حملا على مفره.

وقد أشار النحاة إلى مسائل أخرى عُدل فيها عن الحركة الإعرابية لمنع اللبس[١٣٨]، ولكن تناولتها ضمن علل أخرى لقوة الأدلة التي وردت في نسبتها إلى تلك العلل.

الثالثة: الحمل على الغير:

قد تشترك كلمةٌ مع أُخرى في صفةٍ أو أكثر؛ فيُلزم العرب الأخيرة حركةً إعرابية بعينها حملا على الكلمة الأولى التي تشاركها الصفة عتمادا على الصفة المشتركة بينهما، وهذا هو المراد بالحمل على الغير، ومن ذلك:

- بناء الظرف (عَوْضُ) على الضم:

عوض ظرف مبنيٌّ على الضم، وقد يُبنى على الفتح، ويُبنى كذلك على الكسر، وقد أشار إلى حالات البناء الثلاث ابن هشام فيذكر ذلك قائلًا:" لا أفعله عَوضُ العائضين، مبنيٌّ إنْ لم يُضف، وبناؤه إمَّا على الضم كقبل، أو على الكسر كأمسِ، أو على الفتح كأينَ، وسُمي الزمان عوضا؛ لأنَّه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر، وقيل بل لأنَّ الدهر في زعمهم يُسلب ويُعوض".[١٣٩] وقد أشار إلى حالات البناء الثلاث غيره من النحاة.[١٤٠]

وقد أوردتُها هنا بالضم لأنَّ البناء على الضم هو الأشهر، أمَّا علةُ البناء على الضم ففيها أكثر من توجيه، فابن مالك يُعلِّلُ بناء (عوضُ) على الضم بأنَّه حملًا على (بعدُ)، أو أنَّه حُرِّك بحركة تُجانس ما قبله.[١٤١]

وذهب الرضي إلى أنَّ علة البناء ترجع إلى شَبه "عوضُ" ب(قبل وبعد)، فقد أشار إلى أنَّ "عَوضُ" بُنيت على الضم لكونِها تُشبه (قبل وبعد) في قطعها عن الإضافة.[١٤٢]

وإذا انتقلنا إلى السيوطي وجدناه قد علَّل بناء (عوض) على الضم بما علَّله سابقوه من كونها تُضارع قبل وبعد، مشيرًا كذلك إلى بنائها على الفتح أو الكسر: " مِن الظروف المبنية "عَوضُ" وهو للوقت المستقبل عموما كأبدأ، وقد تردُ للمضي كقوله: فلم أَرَ عامًا عوْضُ أَكْثَرَ هالِكًا، وبُني لشبهه بالحرف في إبهامه لأنَّه يقع على كلّ ما تأخر من الزمان، وبناؤه إمَّا على الضم كـ(قبل وبعد)، أو على الفتح طلبًا للخفة، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين".[١٤٣]

---

(١٣٨) بناء (قبل وبعد) وأسماء الجهات على الضم، وتم تناوله في علة اختيار أقوى الحركات.

(١٣٩) مغني اللبيب ، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: دكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م ، ص ٢٠٠.

(١٤٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك ١٩٣/٢و ١٩٤.

(١٤١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٢/٢.

(١٤٢) انظر شرح الرضي على الكافية ٢٢٥/٣.

(١٤٣) همع الهوامع ٢١٥/٢.

وقال بذلك أيضا بعض المحدثين، فقد أشار الدكتور الأشرم إلى بناء (عوضُ) على الضم لتكون حركتها مجانسة للواو قبلها، أو حملا على قبل وبعد: " وبناء عوضُ إمَّا على الضم، وإمَّا على الفتح، وإما على الكسر، فبناؤه على الضم حملاً على قبل وبعد، إذ حُذف منه المضاف إليه، وضُمِّنَ معناه كقبل وبعد". (١٤٤)

فعلى هذا يكون بناء (عوضُ) على الضم حملا على قبل وبعد إذ تُقطع عن الإضافة مثلهما.

-بناء (حيثُ)على الضم:

حيث ظرف يُبنى على الضم هذا هو الأرجح، قال سيبويه:" فأمَّا ما كان غايةً نحو: قبلُ، وبعدُ، وحيثُ فإنَّهم يحركونه بالضمة"(١٤٥)، وقد ورد فيه البناء على الفتح كذلك على قلة (١٤٦)، وفيه كذلك البناء على الكسر، وفيه والإعراب(١٤٧).

أما علة بنائها على الضم فقد ورد فيها أكثر من رأي، فمن النحاة من يرى أنَّ البناء على الحركة لالتقاء الساكنين، أمَّا الضم فلشبهها بالغايات نحو: قبلُ وبعدُ، قال المُبرِّد:" فأمَّا من ضم آخرها فإنَّما أجراها مجرى الغايات إذ كانت غاية".(١٤٨)

وإلى الرأي السابق نفسه ذهب ابن السراج في الأصول:" فالحركة التي في الثاء لالتقاء الساكنين، فمن فتح فمن أجل الياء التي قبلها وفتح استثقالا للكسر، ومَن ضمَّ فلشبهها بالغايات؛ إذ كانت لا تُضاف إلى واحد ومعناها الإضافة، وكان الأصل فيها أن تقول: قمتُ حيث زيد، كما تقول: قمتُ مكان زيد". (١٤٩)

أما أبو البقاء العكبري فيتفق مع الرأيين السابقين في العلة، ويُضيف علةً جديدة لم يذكرها المُبرِّد وابن السراج يقول:" وإنَّما حُرك آخرها لئلا يلتقي ساكنان، فأمَّا مَن ضمها فله في ذلك وجهان: أحدهما: أنَّها أشبهت قبل وبعد في وقوعها على كل الجهات وأبعاضها؛ فأُلحقت بهما، والثاني: أنَّ معظم أسماء الأمكنة معرب يتضح بالمفرد، فلمَّا خالفت أخواتها قويت بأنْ بُنيت على الضم؛ تنبيها على أنَّ حقها الإعراب" (١٥٠).

فالعكبري يتفق مع سابقَيْه في بناء حيثُ على الضم لشبهها بقبل وبعد، ولكنه يُضيف علة أُخرى وهي أنَها خالفت أغلب أسماء الأمكنة التي هي معربة؛ ولذلك بُنيت على الضم تنبيهًا على أنَّ أصلها الإعراب.

---

(١٤٤) الظرف خصائصه وتوظيفه النحوي، ص ١٨٧.
(١٤٥) الكتاب ٢٨٦/٣ .
(١٤٦) انظر الجمل في النحو للخليل ص ١٧١.
(١٤٧) انظر مغني اللبيب ص ١٧٦.
(١٤٨) المقتضب ١٧٣/٣.
(١٤٩) الأصول في النحو ابن السراج ٢/ ١٤٤.
(١٥٠) اللباب ٨٠/٢ .

فيبدو أنَّ هناك شبه اتفاق على أنَّ علة بناء حيث على الضم ترجع إلى شبهها بقبل وبعد، يتضح ذلك من ذكر النحاة الأوائل لهذه العلة كما بينتُ، ومن جاء بعدهم من النحاة المتأخرين أكد تلك العلة، إذ به قال السيوطي(١٥١) والأشموني(١٥٢) أيضا.

- بناء (قط) على الضم:

قطُّ ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وترِد بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات، وتأتِي مُخففةَ الطاء مع الضم، وقيل إذا أُريد بها الزمن تضم دائمًا: " وزعم الأخفش أنَّك إذا أردتَ بها الزمان تُضم أبدًا نحو: ما رأيتُ مثلَه قطُّ".(١٥٣)

أما العلة في بناء (قط)على الضم فقد اختلف فيها النحاة، فسيبويه يرى أنَّها بُنيت على الضم لكونها غاية فيقول: " قطُ وحسبُ بالضمة؛ لأنَّهما غايتان، فحسب للانتهاء، وقط كقولك: منذ كنت".(١٥٤)

أما العكبري فعلَّل بناء قط على الضم لشبهها بمنذ، أو لأنَّها نابت عن منذ وما بعدها فقويت بالضم:"

وحُركت لئلا يجتمع ساكنان، وضُمت لأنَّها أشبهت منذُ، وقيل قويت بالضم إذ كانت نائبة عن منذُ وما بعدها".(١٥٥) ومن النحاة أيضًا مَن علَّل البناء على الضم بحملها على (عوضُ):" وبُنى قطُ على الضم حملاً على أَخيه عَوضُ، وهذه أشهر لغاته".(١٥٦)

ووافق السيوطي ما ذهب إليه سيبويه من أنَّ قط بُنيت على الضم تشبيها لها بالغايات:" وبُنيت لتضمنها معنى مذ وإلى، إذ المعنى: مذ أنْ خُلقت أو مذ خُلقت إلى الآن، وعلى حركة لئلا يَلتقي ساكنان، وكانت الضمة تشبيها بالغايات".(١٥٧)

وهو ما ذهب إليه أكثر من نحوي آخر، فابن هشام في المُغني ذكر أنَّ شبه قط بقبل وبعد هو سبب بنائها على الضم(١٥٨)، وذكر الصبان أنَ البناء على الضمة لشبهها بالغايات.(١٥٩)

ونخلص مما سبق إلى أنَّ قط مبنية على الضم وعلة بنائها تعود إلى أحد الأمور الآتية :

أولًا : أن قط تُبنى على الضم لأنها غاية.

ثانيًا: تُبنى على الضم لأنَّها تشبه الغايات.

ثالثًا: تُبنى على الضم حملًا على غيرها نحو: منذ، أو عوض.

---

(١٥١) انظر همع الهوامع ٢٠٩/٢ .
(١٥٢) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك ٩٩/١ .
(١٥٣) همع الهوامع ٢/ ٢١٧.
(١٥٤) الكتاب ٢٨٦/٣.
(١٥٥) اللباب ٥٨/٢.
(١٥٦) شرح الرضي على الكافية ٣/ ٢٢٤.
(١٥٧) همع الهوامع ٢١٦/٢.
(١٥٨) مغني اللبيب ص ٢٢٢.
(١٥٩) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٩٣/٢.

رابعا: تُبنى قطُ على الضم لتضمنها معنى (من وإلى).

ووفقا لِما ذهب إليه أغلب النحاة أنَّ بنائها على الضم إمَّا لكونها غاية فبُنيت على الضم كغيرها من الغايات، أو لأنَّها تُشبه الغايات فحُملت عليها.

- النصب بالكسرة نيابة عن الفتحة في المجموع بالألف والتاء:

المجموع بالألف والتاء يُرفع بالضمة ويُنصب بالكسرة، ويجر كذلك بالكسرة، وإنْ أجاز الكوفيون نصبه بالفتحة [١٦٠].

والأصل في النصب أنْ يكون بالفتحة؛ لكنَّ المجموع بالألف والتاء يُنصب بالكسرة فما علة ذلك؟

ذهب أبو البركات الأنباري إلى أنَّ جمع المذكر السالم حُمل فيه النصب على الجر فنُصب بالياء، وجمع المؤنث فرع وجمع المذكر السالم أصل، فحُمل الفرع على الأصل، فنُصب بالكسرة كما جُر بها.[١٦١]

وذهب السيوطي كذلك إلى أنَّ علة نصب المجموع بالألف والتاء بالكسرة هي حمل النصب على الجر كما حُمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جره: " الباب الأول من أبواب النيابة: ما جُمع بألف وتاء فإنَّ نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملًا لنصبه على جره، كما حُمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جره ".[١٦٢] وهذا الرأي أكده كثير من النحاة.

أما حمل النصب على الجر في المجموع بالألف والتاء فجاء لعلتين: أولاهما: أنَّ جمع المؤنث فرع لجمع المذكر، فحُمل الفرع على الأصل، وثانيهما: أنَّ المفرد المؤنث عند الوقف تُقلب تاؤه هاءً، ولا يحدث هذا في الجمع ، فكما غُيِّر في المفرد غُيِّر في الجمع، فحُمل النصب على الجر، وهذا قول العكبري.[١٦٣]

ومما سبق يتضح لنا أنَّ المجموع بالألف والتاء يخالف الأصل في إعرابه فينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة، والعلة التي دفعت إلى ذلك وفقًا لآراء النحاة هي أنَّ جمع المذكر السالم حُمل فيه النصب على الجر فنصب بالياء كالجر؛ ولأنَّ المجموع بالألف والتاء فرع وجمع المذكر السالم أصل فقد حُمل الفرع على الأصل، فحُمل نصب المجموع بالألف والتاء على جره كما حدث في جمع المكر السالم.

- الجرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة في الممنوع من الصرف:

---

(١٦٠) انظر همع الهوامع ٨٣/١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٣٨/١.

(١٦١) انظر أسرار العربية ص ٧٥.

(١٦٢) همع الهوامع ١/ ٨٣ .

(١٦٣) انظر اللباب ١١٧/١.

الاسم المنصرف هو ما يُعرب بالحركات الثلاث: الضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًا، ويَقبل التنوين ، أمَّا الممنوع من الصرف فهو ما لا يدخله التنوين ولا الجر.

والعلة التي جعلت الممنوع من الصرف يُجرُّ بالفتحة نيابةً عن الكسرة تتمثل في أنَّ الاسم الذي لا ينصرف يُشبه الفعل، والفعل لا يدخله الجر ولا التنوين فأخذ حكمه، ولذلك تجد الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أُضيف جُر؛ لأنَّ الألف واللام والإضافة مما يختص به الاسم، فدخول أحدهما على الممنوع من الصرف قرَّبه من الاسم وأبعده عن مشابهة الفعل فجُر.

وهذه العلة ذكرها العديد من النحاة، فأبو إسحق الزَّجاج يرى أنَّ الممنوع من الصرف فرع من الأسماء وكذلك الأفعال فرع عن الأسماء، ولأنَّ الممنوع من الصرف أشبه الفعل فمُنِع من الجر؛ لأنَّ الجر لا يدخل الفعل وفتح آخره، إلا أنَّ الزَّجاج يرى أنَّ الفتحة في الممنوع من الصرف فتحة بناء لا إعراب.(١٦٤)

ثم يأتي ابن السراج فيؤكد رأي أبي إسحاق الزجاج في أنَّ منع الجر في الاسم الذي لا ينصرف جاء لشبهه بالفعل، ودلَّل على قوله هذا بأنَّ ما لا ينصرف إذا أُدخلت عليه الألف واللام أو أُضيف فإنَّه يُجر في موضع الجر، إلا أنَّه خالف الزجاج في أنَّه لم يقل بأنَّ الفتحة بناء بل هي عنده للإعراب، حيث قال:" والذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين؛ لأنَّه مضارع عندهم للفعل، والفعل لا جر فيه ولا تنوين، وجر ما لا ينصرف كنصبه كما أنَّ نصب الفعل كجزمه، والجر في الأسماء نظير الجزم في الفعل لأنَّ الجر يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال وإنَّما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل".(١٦٥)

فيبدو من النص السابق أنَّ ابن السراج يُعلل منع الجر بشبه الممنوع من الصرف بالأفعال، فمنع الجر لأنَّه لا يدخل الفعل جرٌّ، أمَّا اختيار الفتحة فحملًا للجر على النصب، وأنَّها عنده إعراب لا بناء؛ لأنَّه ذكر أنَّ جر ما لا ينصرف كنصبه.

وذهب الوراق إلى أنَّ الاسم لا يُمنع من الصرف لعلة واحدة، وإنَّما لابد من توافر علتين حتى يتأكد شبهه بالفعل ويُحمل الجر فيه على النصب، لكون الجر لا يدخل الأفعال:" فَإِذا اجْتمع فِي الِاسْم فرعان مِمَّا ذكرنَا، أَو فروع مِمَّا تقوم مقَام فرعين ثقل الِاسْم، والتنوين زِيَادَة عَلَيْهِ، فمنعوه وشبهوه بِالْفِعْلِ، وَجعلُوا جَرّه كنصبه، إِذْ كَانَ الْجَرّ لَا يدْخل الْأَفْعَال، فَلَمَّا أشبه هَذَا النَّوْع الْأَفْعَال منعُوهُ مَا لَا يدخلهَا، وَهُوَ الْجَرّ".(١٦٦)

---

(١٦٤) ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٩١ه- ١٩٧١م ، ص ٤٤ و٤٥.

(١٦٥) الأصول ٧٩/٢ .

(١٦٦) علل النحو ص ٤٥٧و٤٥٨.

وأضاف العكبري على ما ذكره سابقوه أنَّ التنوين هو الصرف، وأمَّا الجر فليس من الصرف وإنَّما سقط تبعا لسقوط التنوين: " فأمَّا الجر فليس من الصرف على الصحيح، وإنَّما سقط تبعًا لسقوط التنوين إذ كانا جميعا لا يدخلان الفعل فما يشبهه كذلك".[١٦٧]

فمنع الجر عن الممنوع من الصرف أمر مقبول لدى النحاة لشبهه بالفعل، لكن لم حُمل الجر على النصب تحديدًا؟

لقد حُمل الجر على النصب نظرا لوجود مشابهة بين الجر والنصب، هذه المشابهة هي التي دفعت إلى حمل النصب على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم[١٦٨]، فلمَّا حُمل النصب على الجر فيهما كذلك حُمل الجر على النصب في الممنوع من الصرف، وقد أشار السيوطي إلى أنَّ تلك المشابهة بين النصب والجر تتمثل في كونهما فضلة بخلاف الرفع فإنه عمدة.[١٦٩]

بعد هذا العرض أستطيع القول بأنَّ الممنوع من الصرف يُجر بالفتحة نيابةً عن الكسرة؛ لأنَّ الممنوع من الصرف شابه الفعل فمُنع جره؛ لأنَّ الجرَّ لا يدخل الفعل، فلا يدخله ما لا يدخل الفعل من إعراب، وإنَّما اختيرت الفتحة حملاً للجر على النصب؛ وذلك لوجود مشابهة بينهما وهي أنَّ كلاهما فضلة لا عمدة، وهذه المشابهة نفسها بين النصب والجر هي علة حمل النصب على الجر في المثنى وجمع المذكر السالم.

- ومما يعد كذلك من باب الحمل على الغير: بناء (الآن) على الفتح حملًا على (أين وأيان)، وقد تناولت هذا في علة إيثار التخفيف.

الرابعة : مراعاة الأصل:

والمراد بمراعاة الأصل أنَّ الكلمةَ حينما يُعرض لها ما يُوجب بناءها، يُراعى فيها أصل إعرابها، فإنْ كان الأصل أنْ تُرفع بُنيت على علامة الرفع، وإنْ كان موقعُها النصب بُنيت على علامة النصب، وممَّا ورد على هذا النحو:

- بناء الضمير(نحنُ) على الضم:

يُبنى الضمير "نحنُ" على الضمِّ، وقد عرض السيوطي علل النحاة في بناء " نحن" على الضم فقال:" واختلف في علةِ بنائِهِ على الضم فقال الفراء وثعلب: لمَّا تضمَّن معنى التثنية والجمع قوي بأقوى الحركات، وقال الزجاج: (نحنُ) لجماعةِ ومن علامة الجماعة الواو، والضمةُ من جنس الواو، وقالَ الأخفش الصغير: نحنُ للمرفوع فُحرِّك بما يُشبه الرفع، وقال المبرد: تشبيها بقبل وبعد؛ لأنَّها مُتعلقةٌ بشيء وهو الإخبار عن اثنين فأكثر، وقال هشام:

---

(١٦٧) اللباب ٥٢٠/١.

(١٦٨) أسرار العربية ٢٧٣وما بعدها.

(١٦٩) انظر همع الهوامع ٩٢/١ .

الأصل (نَحُنْ) بضم الحاء وسكون النون، فنُقلتْ حركة الحاء على النون، وأُسكنت الحاء".[١٧٠]

ووقفة متأمِّلة أمامَ تلك الآراء السابقة نجد أنَّ بعضَها يحتاج إلى مناقشة، فما ذهب إليه الفراء، وثعلب، والزجاج، والمبرِّد من أنَّ البناء على الضم جاء لتضمنها معنى المثنى والجمع، مردود عليه بأنَّ: هما، وهم، وأنتما، وأنتم للمثنى والجمع، ولم تُبنَ على الضم.

أما قولُ الأخفش الصغير: أنَّها حُرِّكت بالضم لتُناسب الرفع فأنا أتفق مع هذا الرأي، وقد وردَ ما يُؤكده من كلام أبي البركات الأنباري في حديثه عن الوقف ، فقد ذكر أنَّ للوقف طُرقًا خمسًا، وذكر منها الإتباع، وهو تحريكُ الساكن بحركةٍ مناسبةٍ، وفي ذلكَ يقولُ:" وأمَّا الإتباعُ فلأنَّه لمَّا وجبَ التحريكُ لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة في حالة الرفع؛ لأنَّها الحركةُ التي كانت في حالة الوصل، فكانتْ أَوْلَى من غيرها".[١٧١]

فلأنَّ الضمير(نحنُ) يأتي دائمًا في موضع الرفع بُني على الضم دون سواه من الحركات مراعاةً للأصل.

- بناء اسم لا النافية للجنس المفرد على ما ينصب به:

لا النافية للجنس تعمل عمل إنَّ، وإذا جاء اسمها مفردًا- أي ليس بمضافٍ ولا شبيه بالمضاف- بُني على ما يُنصب به: "ومثل إنَّ لا النافية للجنس، لكنَّ عملها خاصٌ بالنكرات المتصلة بها نحو: لا صاحب علم ممقوت، ولا عشرين درهما عندي، وإنْ كان اسمها غير مضاف، ولا شبهه بُني على الفتح في نحو: لا رجلَ، ولا رجالَ، وعليه أو على الكسر في نحو: لا مسلماتِ، وعلى الياء في نحو: لا رجلينِ ولا مسلمينَ".[١٧٢]

وقد اختلف النحاة حول بناء وإعراب اسم لا المفرد، فقال فريقٌ بإعرابه، وقال آخر ببنائه: " واختلفوا في الاسم النكرة المنفية بـ (لا) نفيًا عامًا إذا لم تكن مضافة ولا مشابهة للمضاف، هل هي مبنية أم معربة؟ فمذهب أكثر البصريين أنَّها مبينة، وقال الزَّجاج، والسيرافي، وأهل الكوفة: هي معربة".[١٧٣]

أما المُبرد فقد رأى أنَّ لا النافية تعمل النصب في الاسم المفرد أولا، ثم يُبنى بعد ذلك إذا حُذف منه التنوين كما حذف في (خمسةَ عشرَ)، قال المُبرد: " فلمَّا كانت (لا) كذلك كانَ دخولها على الابتداء والخبر كدخول إنَّ وأخواتها عليهما فأُعملت عمل إنَّ، فأمَّا تَرْك التنوين فإنَّما هو لأنَّها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كـ(خمسة عشر)".[١٧٤]

---

(١٧٠) همع الهوامع ٢٣٨/١و ٢٣٩.
(١٧١) أسرار العربية ٣٥٥/١.
(١٧٢) شرح قطر الندى ص ١٦٦.

(١٧٣) اللباب ٢٢٧/١.

(١٧٤) المقتضب ٣٥٧/٤.

وقال أبوالبركات الأنباري[١٧٥] بفساد رأي من قالوا بالإعراب، واستدل على ذلك بأنَّه لوكان معربا لما حُذف منه التنوين؛ لأنَّ التنوين ليس من عملِ إنَّ بل هو شيء يستحقه الاسم في أصله، وأكثر النحاة على أنَّ اسم لا يُبنى على ما يُنصب به، كما أشار السيوطي إلى ذلك.[١٧٦]

أمَّا علة البناء على ما ينصب به اسم لا فقد ذكر البصريون أنَّ البناء على الفتح بديلًا عن السكون؛ لأنَّ لها حالة تمكن قبل البناء فبُنيت على حركة، واختير الفتح لأنَّه أخفُّ الحركات: " وأمَّا البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا إنَّما قلنا إنَّه مبني على الفتح لأنَّ الأصل في قولك: لا رجل في الدار، لا من رجلٍ في الدار؛ لأنَّه جواب من قال: هل من رجل في الدار فلمَّا حُذفت (مِن) من اللفظ ورُكبت مع لا تضمَّنت معنى الحرف فوجب أن تُبنى، وإنَّما بُنيت على حركة لأنَّ لها حالة تمكن قبل البناء وبُنيت على الفتح لأنَّه أخفُّ الحركات".[١٧٧]

أما العكبري فقد رجَّح أنَّ البناء على الفتح أو الياء إنَّما جاء؛ لأنه علامة النصب، فهو إشارة إلى أنَّ موضع اسم لا النصب هنا، فقال: " فإنْ كان اسم لا مثنى أو مجموعا كان بالياء والنون، أمَّا (الياء): فإنَّها تدل على النصب في المعرب، فجُعلت ههنا دلالة على موضع المنصوب، وعلى لفظ الفتح الذي في اسم لا ".[١٧٨]

فالعكبري كما ورد في النص السابق أرجع البناء على الياء لكون الياء علامة للنصب فدل على أنَّ اسم لا في الأصل منصوب، كما روعي فيه الفتح في مفرده.

أمَّا الصَّبان فقد ذكر أنَّ البناء على حركة إنَّما جاء تنبيها إلى عروض البناء، واختير الفتح في المفرد لخفته، وقيس المثنى وجمع المذكر السالم عليه فبُني على الياء، قال الصبان:" وبُني على الحركة إيذانًا بعروض البناء، وعلى الفتح لخفته. هذا إذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد كـ (لا حول ولا قوة إلا بالله)، وجمع التكسير مثل لا غلمان لك، أمَّا المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبنيان على ما ينصبان به وهو الياء".[١٧٩]

وخلاصة القول فيما سبق أنَّ اسم لا النافية للجنس يُبنى على ما ينصب به؛ ليكون دليلا على أنَّ هذا الاسم في موقع المنصوب، إذ الأصل فيه أن يأتي منصوبا، فلمَّا دخله البناء لعلةٍ طارئة بُني على العلامة التي كان حقه أنْ يُنصب بها إشارة إلى أنَّ النصب هو الأصل قبل البناء.

- بناء الأعلام المؤنثة على وزن فعالِ نحو: حذامِ، وقطامِ، وسجاحِ على الكسر:

الأعلام المؤنثة نحو: حذام، وقطام، وسجاح ذهب النحاة فيها إلى ثلاثة آراء:

---

(١٧٥) أسرار العربية ص٢٢٤.

(١٧٦) همع الهوامع، ٥٢٧/١ وما بعدها.

(١٧٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٧/١.

(١٧٨) اللباب ٢٣٩/١.

(١٧٩) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٠/٢.

الأول: تُبنى على الكسر مطلقا، وهو رأي أهل الحجاز.

الثاني: وهو لبني تميم، وهم فريقان : فبعضُهم يعربها إعراب ما لا ينصرف فيرفعها بالضمة، وينصبها ويجرها بالفتحة، والبعض الآخر يفرق بين ما آخره راء نحو: وبار اسم لقبيلة، وسفار اسم لماء، وحضار اسم لكوكب، وما ليس آخره راء نحو: حذام وقطام، فما كان آخره راء بنوه على الكسر، وما ليس آخره راء أعربوه إعراب ما لا ينصرف. (١٨٠)

ونقف في هذا الجزء عند ما اتُفق على بنائه على الكسر، فما علة بنائه؟

يرى الخليل بن أحمد الفراهيدي أنَّ هذه الأسماء كانت مضافة وهي نواقص، فإذا حذفت منها الإضافة بقيت ناقصة، فلزمت البناء:" وإنَّما علة البنية للأسماء : أنَّها تُضاف وهي نواقص، فإذا حُذفت منها الإضافة بقيت ناقصة، فألزمت البنية مثل: قطام، ودراك، ونزال، وحذام، وبداد، ورقاش، لا تزول هذه الأسماء عن الخفض إلى غيره من غير تنوين، يُقال: ابنتي قطامِ، ومررت بقطامِ، ورأيت قطامِ وحذامِ، لا يزول عن الخفض إلى غيره من غير تنوين". (١٨١)

وذهب سيبويه إلى أنَّ كل فَعالِ بُني على الكسر نحو: حذامِ وقطامِ؛ لأنَّه معدول عن المؤنث، هذا عند بني تميم، أمَّا الحجازيون فلمَّا رأوا اللفظ جاء اسما لمؤنث، والبناء على الكسر كما كان فلم يُغيروا فيه شيئا، قال سيبويه: " وكذلك كلُّ فعالِ إذا كانت معدولة عن غير افعل إذا جعلتها اسماً؛ لأنَّك إذا جعلتها علمًا فأنتَ لا تريد ذلك المعنى، وذلك نحو: حلاق التي هي معدولة عن الحالقة، وفَجارِ التي هي معدولة عن الفجرة، وما أشبه هذا، ألا ترى أنَّ بَني تميم يقولون: هذه قطامِ، وهذه حذامِ؛ لأنَّ هذه معدولة عن حاذمة، وقطام معدولة عن قاطمة أو قطمة، وإنَّما كل واحدةٍ منهما معدولةٌ عن الاسم الذي هو علم ليس عن صفة، كما أنَّ عمر معدول عن عامرٍ علمًا لا صفةً، لولا ذلك لقلت هذا العمر تريد العامر، وأمَّا أهل الحجاز فلمَّا رأوه اسمًا لمؤنث ورأوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه؛ لأنَّ البناء واحد وهو ههنا اسم للمؤنث كما كان". (١٨٢)

ويرى المبرد أنَّ هذه الأسماء بُنيت على الكسر؛ لأنَّها معدولة عن أسماء لا تُصرف، واختير لها الكسر؛ لأنَّ الكسر من علامات التأنيث، فهو ملائم للاسم المعدول عنه الذي كانت به علامة للتأنيث، يقول المبرد:" ولمَّا كان المؤنث مَعدولا عمَّا لا ينصرف عُدل إلى ما لا يُعرب؛ لأنَّه ليس بعد ما لا ينصرف إذ كان ناقصا منه التنوين إلا ما ينزع منه الإعراب؛ لأنَّ الحركة والتنوين حق الأسماء؛ فإذا أذهب العدل التنوين لعلة أذهب الحركة لعلتين، واختير له

(١٨٠) شرح قطر الندى ص ١٤، وشرح شذور الذهب ص ١٢٤.

(١٨١) الجمل في النحو للفراهيدي ص ١٩٩.

(١٨٢) الكتاب ٢٧٧/٣ وما بعدها.

الكسر لأنَّه كان معدولا عما فيه علام التأنيث فعدل إلى ما فيه تلك العلامة؛ لأنَّ الكسر من علامات التأنيث". [١٨٣]

وقريب من ذلك ما قرَّره ابن السراج حيث ذهب إلى أنَّ بناء تلك الأسماء نحو: حذام وقطام على الكسر؛ لأنَّ هذه الأسماء معدولة عن أسماء مؤنثه غير منصرفة، وليس بعد ترك الصرف إلا البناء، فأمَّا بناؤها على الكسر؛ فلأنَّ الكسر من علامات التأنيث.[١٨٤]

ومما سبق نستطيع القول بأنَّ الأسماء المؤنثة نحو: حذامِ، وقطامِ، وسجاحِ وغيرها تُبنى على الكسر، وهذا البناء وفقا لما قرره أغلب النحاة؛ لأنَّ هذه الأسماء عُدلت عن أسماء مؤنثة ممنوعة من الصرف، فاختير الكسر لأنَّه من علامات التأنيث، أي نظروا إلى أصلها قبل البناء.

- وقد ذكر بعض النحاة مسائل أخرى عُدل فيها عن الحركة الأصلية مراعاة للأصل وهي: بناء أسماء الفعل على الفتح، وقد عُرضت ضمن علة إيثار التخفيف؛ لميل أكثر النحاة إلى تقديم تلك العلة على مراعاة الأصل.

(١٨٣) انظر المقتصب ٣/ ٣٧٤.

(١٨٤) الأصول في النحو، ١ /٣٤٧.

نتائج البحث :

أولا: وجدت أنَّ علل العدول عن الحركة الإعرابية يمكن حصرها في علل أربعة هي :

أ- العلة الصوتية : وهي ترد على أربع صور: المناسبة الصوتية، وإيثار التخفيف، والتخلص من التقاء الساكنين، واختيار أقوى الحركات.

ب- أمن اللبس .

ج- الحمل على الغير.

د- مراعاة الأصل.

ثانيًا: مخالفة الأصل في الإعراب ليست دائمًا تُحمل على الشذوذ، فقد تكون من باب الشذوذ الذي لا يُقاس عليه حينًا نحو: الجر والجزم على الجوار، وقد تكون أمرًا جائزًا في اللغة كقطع النعت عن المنعوت، ونصب المجموع بالألف والتاء بالكسرة، وبناء المنادى المفرد على الضم وغير ذلك ممَّا ذُكر في ثنايا البحث.

ثالثًا: لم تكن العلة في كلِّ مسألة فيها خلاف للأصل في الإعراب أمرًا يَشغل فكرَ النحاة جميعًا، فقد وجدتُ مسائل تناولها أغلبُ النحاة بالتعليل، وبعضها ضنَّتْ بها كتب النحاة بما في ذلك مَا أُفرِد منها للحديث عن العلل، فلم أجد منها إلا القليل النادر.

رابعًا: بعضُ المسائل التي تناولتُها قد وردتْ ضمن أكثر من علة، وليس ذلك نوعًا من الخلط بل لأنَّ النحاة في كثير من الأحيان أوردوا لمخالفةِ الأصلِ في الإعراب أو البناء أكثرَ من علةٍ، فاقتضتْ الأمانةُ العلميةُ ألا أُهملَ شيئا من تلكَ الأراء، ولذلك أوردتُ المسألةَ في العلة التي وجدت في أدلتها قوة وكثرة، وأشرتُ إليها في العلة الأخرى.

خامسًا: العلل التي أوردها النحاة ليستْ أمرًا مسلمًا به، بل أراها نوعًا من الاجتهاد حاول به النحاة تفسير ما جاء مخالفا للأصل في الإعراب، وما دعاني لهذا القول هو أنَّني لم أقف خلال البحث على علة واحدة اتفق عليها النحاة إلا في القليل، أما أغلب القضايا فوجدتُهم يوردون للمسألة الواحدة أكثر من علة، لا أعني لكل نحويٍّ علة بل للنحويِّ الواحد أحيانا أكثر من علة في القضية نفسها.

قائمة المصادر والمراجع:

(1) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق دكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.
(٢) أسماء الأفعال في اللغة والنحو، رسالة ماجستير في فرع اللغة، الباحث: أحمد محمد أحمد عويش، كلية اللغة العربية، جامعة أمِّ القرى، عام ١٤٠٢ه- ١٩٨٢م.

(٣) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة عام ١٩٨٨ م.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق (د. ت).

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين ابن هشان الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطبعة الخامسة ،١٣٩٩ه- ١٩٧٩ م.

(٦) الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: دكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٩٩٥م.

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦ه)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

(٨) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (د .ت).

(٩) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: حسن هنداوي دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٥ ه - ١٩٨٥م.

(١٠) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني (٦٩٨- ٧٦٩ ه)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ه- ١٩٨٥م.

(١١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(١٢) شرح تسهيل الفوائد تسهيل الفواد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

(١٣) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، تح: أ. د. يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قار يونس – ليبيا، ١٣٩٥ ه- ١٩٧٥ م.

(١٤) شرح شذور الذهب، عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة، سوريا، عام ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

(١٥) شرح قطر الندى، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة ،عام ١٣٨٣هـ.

(١٦) شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن عليِّ بن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

(١٧) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، دكتور أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

(١٨) الظرف خصائصه وتوظيفه النحوي، المتولي عليَ المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٣ م.

(١٩) الظروف المبنية المعرفة بالقصد وأعاريبها في القرآن الكريم دراسة دلالية تحليلية، دكتور صدام حمّو حمزة، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد (٩) العدد (١) لسنة ٢٠١٤م.

(٢٠) العدد في اللغة دراسة لغوية ونحوية، الدكتور مصطفى النحاس، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ه- ١٩٧٩م.

(٢١) علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن، ابن الوراق، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد،الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

(٢٢) الكتاب، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قُنبر سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ، الطبعة الأولى (د.ت).

(٢٣) اللباب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى عام ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م،

(٢٤) اللمع، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت).

(٢٥) اللهجات العربية في التراث، الدكتور أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، طرابس- ليبيا، عام١٩٨٣م.

(٢٦) ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٩١ه- ١٩٧١م.

(٢٧) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

(٢٨) مغني اللبيب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تح: دكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة،١٩٨٥ م.

(٢٨) المفصّل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: دكتور عليّ بو ملحم، مكتبة الهلال بيروت ، الطبعة الأولي، عام ١٩٩٣م.
(٣٠) المقتصب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت (د.ت).

(٣١) همع الهوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى، المكتبة التوفيقية، مصر، تح: عبد الحميد هنداوي(د.ت).